



# قطر- رؤية اقتصادية

سبتمبر ٢٠١٤



## ملخص تنفيذي

### (أ) المستجدات الأخيرة على مستوى الاقتصاد الكلي (2013-2014)

- **بدأ الاقتصاد مرحلة جديدة من التنوع** حيث ساهم الإنفاق الاستثماري الضخم في القطاع غير النفطي في رفع نسبة النمو إلى 6,5% في عام 2013 (كانت 6,1% في عام 2012)، في حين تباطأ النمو في قطاع النفط والغاز
- **تباطأ التضخم منذ منتصف عام 2013** (بلغ متوسط معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك 2,8% في النصف الأول من 2014) حيث قوبل الارتفاع في أسعار الايجارات بتراجع في أسعار الغذاء العالمية
- **سجل الحساب الجاري فائضا صحيا في عام 2013** (30,9% من الناتج المحلي الإجمالي) بفضل قوة الصادرات الهيدروكربونية وارتفاع أسعار النفط
- **عززت الحكومة الإنفاق الرأسمالي في الموازنة**، مما أدى إلى زيادة الاستثمار الكلي والنمو الاقتصادي، في حين ارتفع الفائض المالي إلى 15,6% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2014 (2014/2013)
- **تباطأ نمو الأصول المصرفية** إلى 9,4% في الاثني عشر شهرا حتى نهاية يونيو 2014 بسبب تراجع الاقتراض في القطاع العام، وانخفضت القروض المتعثرة بنسبة بلغت 1,9% من إجمالي القروض في نهاية عام 2013 بينما بقيت رسمة البنوك جيدة، حيث كان متوسط نسبة كفاية رأس المال أعلى بكثير من متطلبات مصرف قطر المركزي تحت بازل 3

### (ب) نظرة على مستقبل الاقتصاد الكلي (2014 – 2016)

- **نتوقع تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** من 6,8% في 2014 إلى 7,8% في عام 2016 بفعل الزيادة المعتدلة في إنتاج النفط والغاز بينما سيتوسع القطاع غير النفطي بوتيرة سريعة ذات رقمين بسبب الإنفاق الاستثماري العالي وتزايد عدد السكان
- **من المتوقع أن يرتفع التضخم الكلي على نحو معتدل** إلى 3,4% في عام 2014 و 3,5% في عام 2015 حيث سيقابل الارتفاع في أسعار الايجارات بتراجع في أسعار الغذاء العالمية، لكن هناك مخاطر من ارتفاع معدل التضخم في حال واجه الاقتصاد اختناقات كبيرة في مجال التوريد
- **يتوقع أن يتراجع فائض الحساب الجاري تدريجيا إلى نسبة 21,6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2016**، بسبب أسعار النفط المنخفضة على نحو معتدل والنمو القوي في الواردات بسبب الإنفاق على مشاريع البنية التحتية
- **يمكن لتراجع إيرادات النفط والغاز وارتفاع الإنفاق الرأسمالي أن يقلل الفائض المالي** إلى 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2015/2014 وإلى 5,3% في الفترة 2017/2016
- **يتوقع أن يرتفع الاقتراض المصرفي بمتوسط 10,7% في الفترة 2014-2016**، مدفوعا بشكل متزايد بالزيادة في السكان ونمو الودائع الثابتة بمتوسط 12,7%. وسيستمر خفض متطلبات تكوين المخصصات مقابل الديون والتكلفة القليلة في دعم معدلات ربحية البنوك القوية

## المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
7	توقعات الاقتصاد الكلي
9	التركيبة السكانية
10	القوى العاملة
11	النفط والغاز
13	التضخم
14	بيئة الأعمال
15	المشاريع
17	القطاع المصرفي
20	المؤشرات الرئيسية
21	مطبوعات مجموعة بنك قطر الوطني
22	الشبكة الدولية لمجموعة بنك قطر الوطني

### الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com.qa

### يوانيس مونجارديني

رئيس قسم الاقتصاد

+974 4453 4412

joannes.mongardini@qnb.com.qa

### روري فايف

اقتصادي أول

+974 4453 4643

rory.fyfe@qnb.com.qa

### إحسان خومان

اقتصادي

+974 4453 4423

ehsan.khoman@qnb.com.qa

### زياد داود

اقتصادي

+974 4453 4642

ziad.daoud@qnb.com.qa

### حمدة آل ثاني

اقتصادية

+974 4453 4646

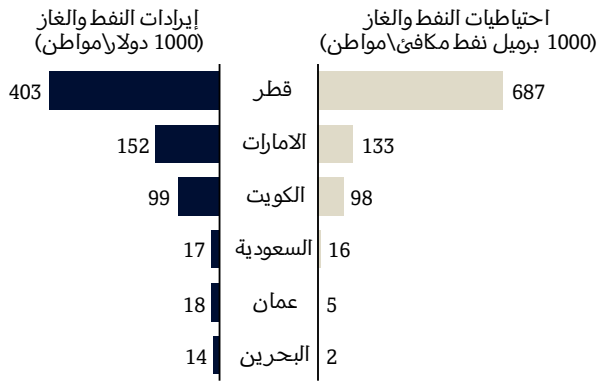
hamda.althani@qnb.com.qa

الإغلاق التحريبي: 24 أغسطس 2014

## خلفية

### نصيب الفرد من ثروة النفط والغاز في قطر هو الأعلى في العالم

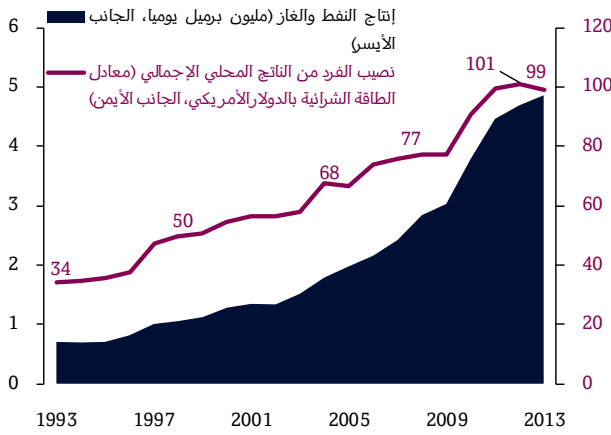
### نصيب الفرد من ثروة النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي (2013)



المصادر: بريتيش بتروليوم وصندوق النقد الدولي وتحليلات مجموعة QNB

تملك دولة قطر ثروة هائلة من النفط والغاز خاصة بالقياس إلى صغر تعداد مواطنيها. فهي تملك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من روسيا وإيران، ويقدر بـ 872 تريليون قدم مكعب. وقد ولدت الهيدروكربونات متوسط دخل بلغ 403 ألف دولار أمريكي لكل مواطن قطري في عام 2013 وهذا أعلى بكثير من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة. بالإضافة إلى احتياطيات النفط الخام والمكثفات، فإن ثروة قطر النفطية كانت تعادل حوالي 188 مليار برميل نفط مكافئ من الاحتياطيات المؤكدة في عام 2013. وهذا بدوره يعادل 687 ألف برميل نفط مكافئ من الاحتياطيات الهيدروكربونية لكل مواطن قطري. وبحسب معدلات الاستخراج الحالية، ستدوم احتياطيات دولة قطر المؤكدة من الغاز لمدة 156 سنة أخرى.

### نصيب الفرد من إنتاج النفط والغاز



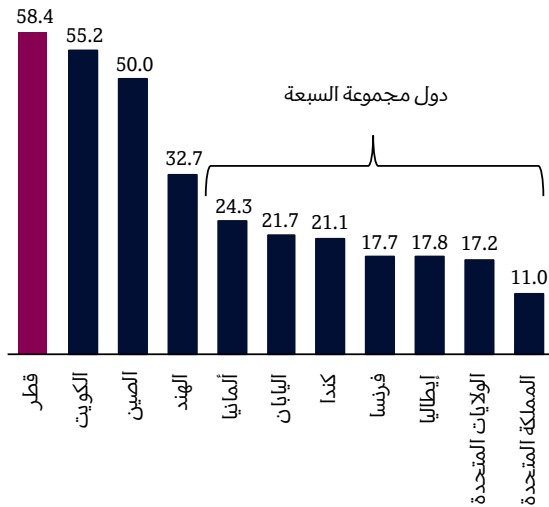
المصادر: بريتيش بتروليوم وصندوق النقد الدولي وتحليلات مجموعة QNB

### تطوير احتياطيات قطر الضخمة من الغاز الطبيعي كان وراء تصاعد حجم ثروتها خلال الـ 20 سنة الأخيرة

استثمرت دولة قطر بكثافة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وأصبحت أكبر دولة مصدرة له في عام 2006. ونجم عن استخراج الغاز الطبيعي أيضا إنتاج كميات كبيرة من المكثفات كنتاج ثانوي. وقد مكن تطوير القطاع النفطي دولة قطر من أن تصبح أغنى دولة في العالم بمعدل دخل للفرد بلغ 98.8 ألف دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تكافؤ القوة الشرائية. وقد وصلت هذه المرحلة التي اتسمت بالنمو السريع في قطاع النفط والغاز الآن إلى ذروتها حيث قررت السلطات تعليق تطوير الغاز في حقل الشمال باستثناء مشروع برزان (أنظر فصل النفط والغاز).

### الادخار القومي الاجمالي (2013)

(% من الناتج المحلي الاجمالي)



المصادر: صندوق النقد الدولي وتحليلات مجموعة QNB

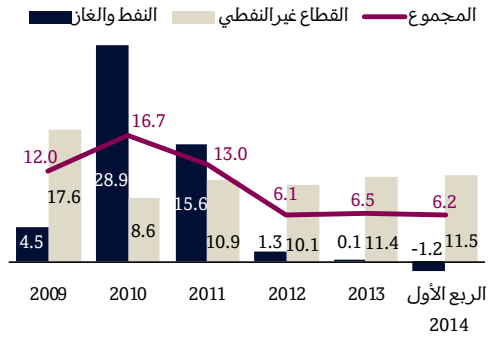
### أتاحت ثروة قطر إمكانيات كبيرة للاستثمار في القطاع غير النفطي

بأعلى معدل للادخار في العالم (58.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، تملك دولة قطر إمكانيات ضخمة لمزيد من النمو في القطاع غير النفطي من خلال الاستثمارات المحلية. وقد تم إطلاق برنامج ضخم للاستثمار في البنية التحتية لتدعيم التنوع الاقتصادي بعيداً عن النفط والغاز وقاد ذلك إلى معدل نمو مرتفع يتكون من رقمين عشريين في القطاع غير النفطي. وانتقلت المجالات الرئيسية للاستثمار من النفط والغاز إلى قطاعات البناء والنقل. ومن المتوقع أن تكتمل معظم هذه المشاريع قبل موعد استضافة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022، وأن تدفع بالنمو في المدى المتوسط. ويساعد النمو السريع على خلق قوة عاملة ماهرة في دولة قطر. وفيما بعد عام 2022، يتوقع لقطر أن تدخل مرحلة جديدة من نمو رأس المال البشري تعتمد على اجتذاب وتطوير المهارات والمحافظة عليها. ووفقاً لرؤيتها الوطنية 2030، تهدف دولة قطر إلى تحويل نفسها إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

## المستجدات الأخيرة (2013-2014)

### بدأ الاقتصاد مرحلة جديدة من التنوع تعتمد على الإنفاق الاستثماري الضخم في القطاع غير النفطي

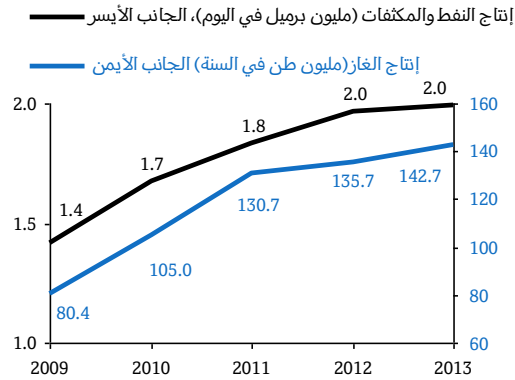
#### نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%، على أساس سنوي)



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات مجموعة QNB

تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6,5% في عام 2013 على خلفية الاستثمارات القوية في القطاع غير النفطي بينما تباطأ النمو في القطاع النفطي. تسارع نمو القطاع غير النفطي إلى 11,4% في عام 2013 (من 10,1% في عام 2012) مع تزايد الطلب الكلي نتيجة لنمو الاستثمارات وزيادة في عدد السكان. وأدى تنفيذ المشاريع الكبرى إلى خلق حوالي 120 ألف وظيفة في عام 2013 وحده. وقد تباطأ النمو في قطاع النفط والغاز إلى 0,1% في عام 2013 بسبب انتهاء التوسع الكبير في إنتاج الغاز الطبيعي المسال واستقرار إنتاج النفط. ونما الاقتصاد بنسبة 6,2% في السنة حتى الربع الأول من عام 2014 حيث تم تعويض تسارع وتيرة النمو غير النفطي (خاصة في قطاع البناء) بالانخفاض المؤقت في إنتاج النفط والغاز وكانت الخدمات المالية والتجارة والمطاعم والفنادق هي أبرز القطاعات الرئيسية الأخرى المساهمة في النمو خلال الربع الأول من عام 2014، حيث استفادت هذه القطاعات من الزيادة السكانية.

#### إنتاج النفط والغاز

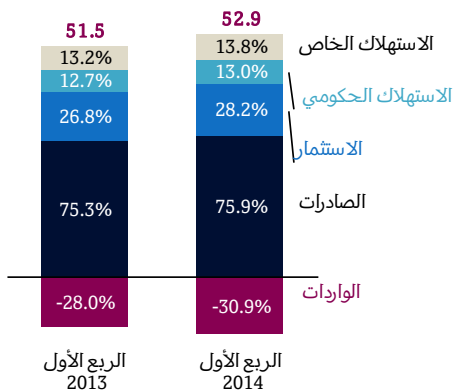


المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات مجموعة QNB

### استقرار إنتاج النفط والغاز

إن إنتاج قطر من النفط والغاز مستقر حيث لا يزال تعليق عمليات تطوير الغاز في حقل الشمال سارياً (انظر فصل النفط والغاز). وارتفع إنتاج الغاز بشكل معتدل في عام 2013 لتلبية الطلب المحلي المتزايد على المنتجات النفطية النهائية للكهرباء والغاز إلى سواحل البتروكيماويات. وعلى الرغم من الاستثمارات الضخمة في تجديد الحقول، استقر متوسط إنتاج النفط الخام والمكثفات عند حوالي 2,0 مليون برميل في اليوم في عام 2013.

#### إسهامات القطاعات في نمو القطاع غير النفطي (% نمو وإسهام بنقاط أساس)

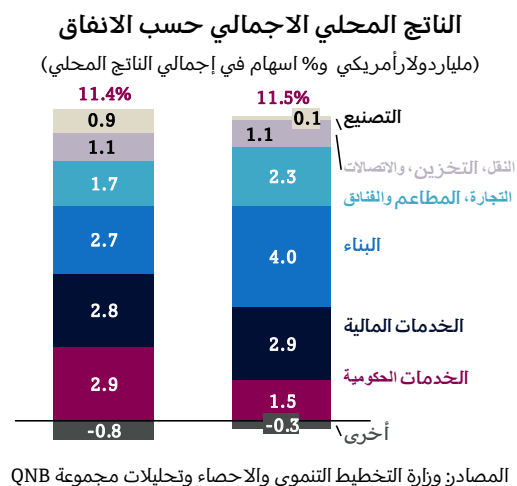


المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات مجموعة QNB

### قطاعا البناء والخدمات كانا أكبر القطاعات إسهاماً في نمو القطاع غير النفطي خلال 2013 وفي الربع الأول من 2014

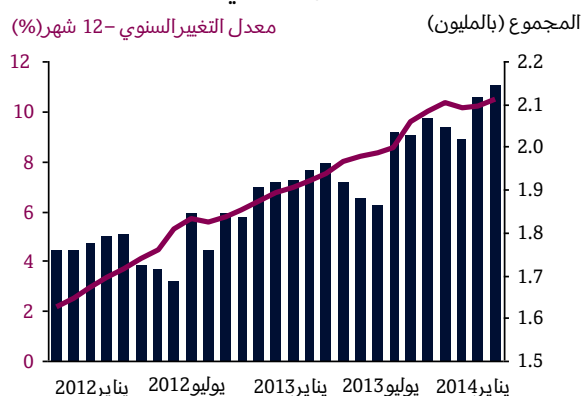
كانت قطاعات الخدمات الحكومية والخدمات المالية والبناء والتشييد هي أكبر القطاعات إسهاماً في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في عام 2013. وتوسعت الخدمات الحكومية بقوة مع تزايد الطلب على خلفية الزيادة السكانية وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، وأسهمت الخدمات الحكومية بمقدار 2,9 نقطة أساس في نمو القطاع غير النفطي في عام 2013. واستفادت قطاعات الخدمات المالية (أسهمت بمقدار 2,8 نقطة) والتجارة والمطاعم والفنادق (1,7 نقطة) أيضاً من النمو السكاني السريع. وتوسع نشاط البناء (2,7 نقطة) بقوة مع تنفيذ مشاريع البنية التحتية. وخلال الربع الأول من عام 2014، ارتفع النمو غير النفطي مجدداً بفضل التوسع في قطاعي البناء (4,0 نقطة) والخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية (2,9 نقطة) والتجارة والمطاعم والفنادق (2,3 نقطة) والخدمات الحكومية (1,5 نقطة).

## حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي تتزايد بفضل تنفيذ المشاريع الكبرى



ارتفعت مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 28,2% في الربع الأول من عام 2014 وكانت نسبة مساهمته 26,8% في العام السابق، ووفقا لبيانات جديدة صدرت عن وزارة التخطيط التنموي والإحصاء مؤخرا. وهذا يعني أن الإنفاق الاستثماري يقود النمو الاقتصادي أثناء مرحلة تنفيذ المشاريع الكبرى. وفي الوقت نفسه، كان أسهم الاستهلاك الخاص في الناتج المحلي الإجمالي صغيرا نسبيا قياسا بالمعايير الدولية، ولكنه ينمو بفضل الزيادة السكانية. وبشكل عام، فإن إسهم الحكومة يعادل الاستهلاك الخاص إذ أن الإنفاق الحكومي يساهم بحصة كبيرة في النشاط الاقتصادي. ويقود الطلب المحلي المرتفع بفعل الاستهلاك والاستثمار النمو القوي في الواردات من السلع والخدمات، ولكن هذه الواردات فقط ستقابل جزئيا حصة التصدير الضخمة.

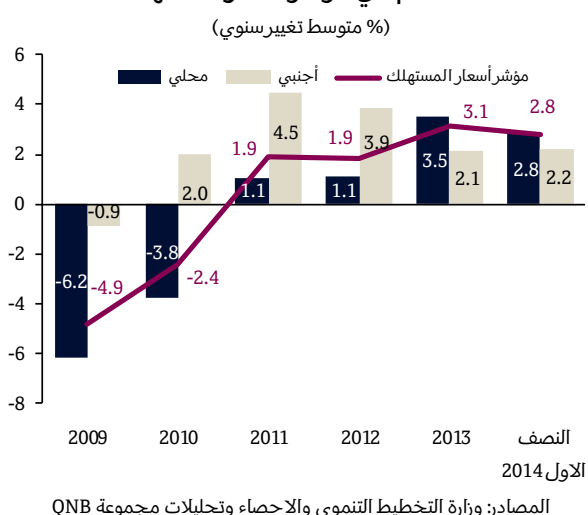
## النمو السكاني



## الإنفاق الاستثماري الضخم يجذب موجة جديدة من العمالة الأجنبية

يولد الإنفاق الاستثماري ما يقدر بنحو 120 ألف فرصة عمل جديدة كل عام، مما يؤدي إلى نمو مزدوج الرقم في عدد السكان (انظر فصل التركيبة السكانية). فقد نما عدد السكان بمعدل 10,9% في عام 2013 واستمر ينمو بنفس الوتيرة في النصف الأول من عام 2014، ليصل إلى 2,15 مليون نسمة في يونيو 2014. ويشكل المغتربون ما يقدر بنحو 86,5% من السكان و 94,1% من القوى العاملة (انظر فصل القوى العاملة)، في حين كانت نسبة البطالة 0,3% في الربع الأول من عام 2014، وفقا لأحدث مسح للقوى العاملة. وارتفعت نسبة الإناث في السكان حتى وصلت 26,3% بسبب تزايد عدد النساء العاملات اللاتي ينتقلن إلى قطر والعمال أصحاب الياقات البيضاء الذين ينتقلون إلى قطر مع أسرهم.

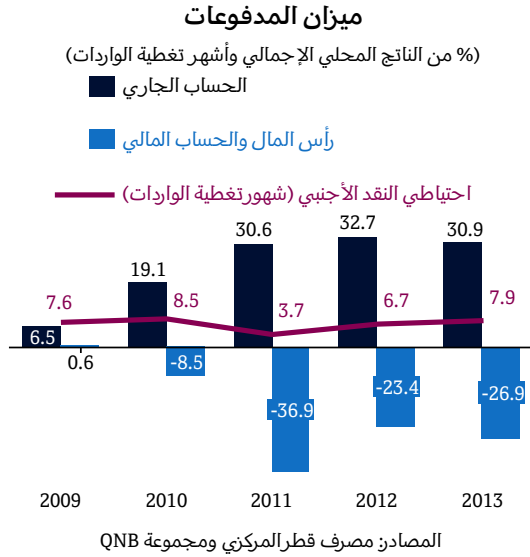
## التضخم في مؤشر أسعار المستهلك



## تباطأ التضخم منذ منتصف عام 2013 حيث قوبل الارتفاع في أسعار الإيجارات بتراجع في أسعار الغذاء العالمية

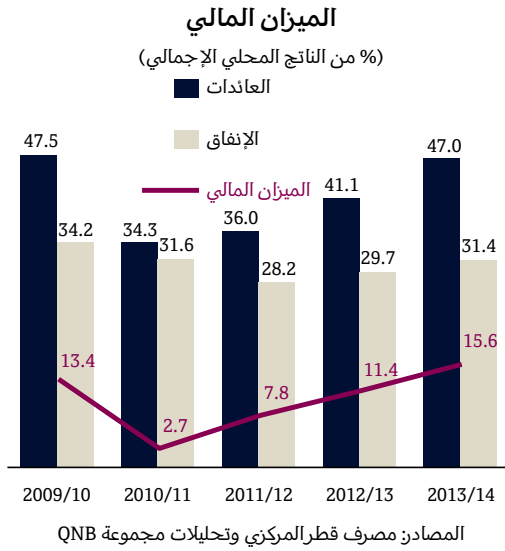
انخفض معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2,8% في النصف الأول من عام 2014، مقارنة بنسبة 3,1% في 2013 (انظر فصل التضخم). وقد بدأت أسعار الإيجارات ترتفع بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته في 2009 و 2010، ويعزى ذلك إلى النمو السكاني السريع الذي بدوره يؤدي إلى زيادة في الطلب على المساكن. وبما أن الإيجارات (مع الوقود والطاقة) تشكل نسبة 32,2% من سلة مؤشر أسعار المستهلك، فقد ظل التضخم المحلي يتصاعد، حيث ارتفع تدريجيا من -6,2% في عام 2009 إلى 3,5% في عام 2013. ومن ناحية أخرى، أحدث تراجع أسعار الغذاء العالمية توازنا جزئيا في مقابل ارتفاع الضغوط التضخمية المحلية، مما أدى إلى استقرار معدل التضخم الأجنبي عند 2,1% ونتيجة لذلك، بلغ التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك 3,1% في عام 2013 واستقر معدل التضخم عند 2,8% في النصف الأول من عام 2014.

## يجري استثمار فوائض الحساب الجاري الضخمة في الخارج



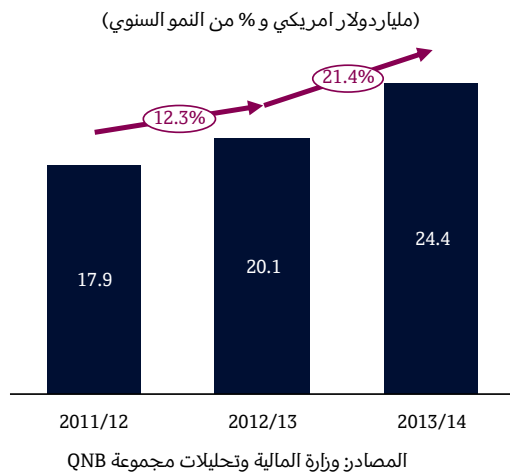
سجل الحساب الجاري فائضاً صحياً في عام 2013 (30,9% من الناتج المحلي الإجمالي) بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز والزيادة في صادرات النفط والغاز والمنتجات المرتبطة بهما، مثل الوقود والبتروكيماويات والأسمدة. ولم تغطي هذه الفوائض فاتورة الواردات التي تضخمت بفعل الزيادة الكبيرة في الطلب المحلي فحسب، بل زادت عنها. ويتم استثمار جزء من عائدات النفط والغاز في الخارج عن طريق جهاز قطر للاستثمار، وهو ما يقود إلى عجز في حساب المعاملات الرأسمالية والمالية. ونتيجة لتنامي مخزون الأصول الأجنبية، ارتفع عائد الاستثمار في الخارج إلى حوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 من 1% في عام 2009، الأمر الذي يقلل من الاعتماد على عائدات صادرات النفط والغاز وسجل ميزان المدفوعات العام فائضاً صحياً في عام 2013. وقد نتج عن ذلك ارتفاع الاحتياطيات العالمية إلى ما يغطي 7,9 أشهر من الواردات (42,1 مليار دولار أمريكي) بنهاية عام 2013، وهو ما يزيد بكثير عن مستوى الثلاثة أشهر من تغطية الواردات الذي يوصي به صندوق النقد الدولي بالنسبة لمعدلات الصرف الثابتة<sup>1</sup>.

## ارتفاع أسعار النفط والغاز حافظ على الفوائض المالية



ظل الميزان المالي مرتفعاً خلال العام المالي 2014/2013 عند 15,6% من الناتج المحلي الإجمالي. ونظراً لأن الموازنة العامة استندت على تقدير متحفظ لسعر النفط الخام بلغ 65 دولار أمريكي للبرميل، فاقت الفوائض المالية تقديرات الموازنة على نحو كبير وكانت الإيرادات في العام المالي 2014/2013 أعلى مما كانت عليه في السنة المالية المنصرمة وذلك بسبب نقل حجم أكبر من المعتاد من عائدات قطر للبترول إلى ميزانية الحكومة. وارتفعت حصة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي في 2014/2013 كما ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 32,7% في حين توسع الإنفاق الجاري أيضاً وإن كان بمعدل أكثر اعتدالاً.

## موازنات الإنفاق الرأسمالي الحكومي



## عززت الحكومة الإنفاق الرأسمالي في الموازنة مما أدى إلى زيادة الاستثمار الكلي والنمو الاقتصادي

نما الإنفاق الرأسمالي في الموازنة بنسبة 21,4% في السنة المالية 2014/2013، أعلى من النسبة المسجلة في 2013/2012 التي بلغت 12,3%. وقد توقفت الحكومة من المضي قدماً في المشاريع الاستثمارية الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية في النصف الأول من عام 2013. ولكن منذ ذلك الوقت، تم تعزيز الإنفاق الرأسمالي وتم منح عدد من العقود. وقد حدث تقدم سريع في أعمال البناء، خاصة في قطاعات البنية التحتية والعقارات والنقل. فعلى سبيل المثال، تسير أعمال حفر الخطوط وبناء المحطات الخاصة بمشروع المترو التابع لشركة سكك الحديد القطرية (الريل) على قدم وساق، حيث أن التاريخ المتوقع لإنجاز جميع خطوط المترو الخمس هو 2019.

<sup>1</sup> تم تغيير تعريف الاحتياطيات الدولية في غطاء أشهر الواردات منذ تقريرنا الأخير "قطر رؤية اقتصادية" (أبريل 2014) لكي يتماشى مع تعريف صندوق النقد الدولي المعياري استناداً إلى الواردات المتوقعة من السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج.

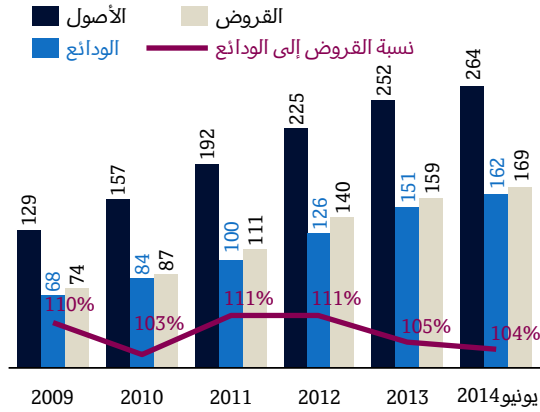
## مشاريع كبرى قيد التنفيذ<sup>2</sup>

المشروع	التفاصيل	الانتهاج	مليار دولار أمريكي
لوسيل	تطوير متعدد الاستخدامات	2019	45.0
سكك حديد قطر	المترو والسكة الحديد	2026	40.0
طرق سريعة	الطرق السريعة لأشغال	2018	20.0
المطار الجديد	مطار حمد الدولي	2017	15.5
طرق محلية	طرق وشبكات تصريف لأشغال	2019	14.6
بو الحنين	إعادة تطوير حقل نفط	2022	11.0
برزان	إنتاج الغاز المحلي	2023	10.3
بروة الخور	تطوير متعدد الاستخدامات	2023	10.0
مدينة بروة	تطوير متعدد الاستخدامات	2015	8.3
المدنية التعليمية	جامعات وكليات	2014	7.5
السجيل	مجمع بتروكيماويات	2018	7.4
الميناء الجديد	ميناء جديد جنوب الدوحة	2020	7.4
اللؤلؤة قطر	تطوير سكني	2017	6.5
الكرناتة	بتروكيماويات قطر للبترول/شل	2017	6.4
مشيرب	تطوير متعدد الاستخدامات	2016	5.5
معيبرشوق	معيبرلخليج الدوحة	2020	5.0
ملاعب الفيفا	ملاعب كأس العالم لكرة القدم	2020	4.0

المصدر: مشاريع ميد

## القطاع المصرفي

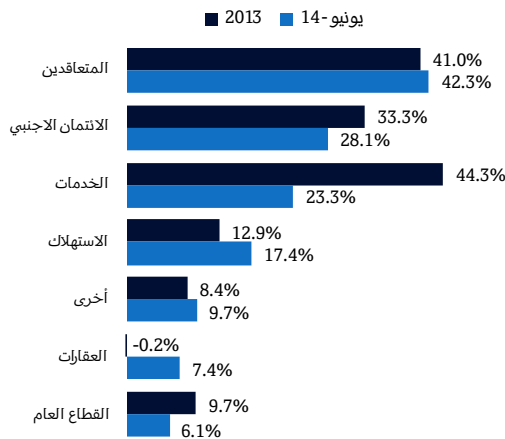
(مليار دولار أمريكي و%)



المصدر: مصرف قطر المركزي وتحليلات مجموعة QNB

## إسهام القطاعات في نمو الائتمان

(% نمو سنوي)



المصدر: مصرف قطر المركزي وتحليلات مجموعة QNB

## يجري حالياً تنفيذ المشاريع الكبرى وهذا يدفع عجلة النمو والتنوع الاقتصادي

يتم تنفيذ أكبر المشاريع بصفة أساسية في قطاعي النقل والعقارات (أنظر فصل المشاريع). وتقوم شركة سكك الحديد القطرية بتشيد مترو الدوحة الجديد (260 كلم من السكك الحديدية). ويشمل المشروع أيضا خطوط سكك حديدية رئيسية بطول 400 كلم للشحن المحلي وخطوط سكك حديدية سريعة لنقل الركاب بما في ذلك خط مرتبط بشبكة سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي المخطط لها. كما تنفذ هيئة الأشغال العامة (أشغال) شبكة الطرق السريعة (30 مشروع كبير و900 كلم من الطرق) والطرق المحلية وتطوير الطرق الحالية. كما يجري تشيد ميناء بحري جديد خارج الدوحة. وقد تم افتتاح مطار حمد الدولي الجديد مؤخرا، ويجري العمل على المرحلة التالية من المطار التي سيتم الانتهاء منها بحلول 2017. وهناك عدد من المشاريع العقارية الكبرى قيد التنفيذ، أكبرها مشروع لوسيل المطل على البحر والذي يقع شمال مدينة الدوحة، ويضم مناطق تجارية وسكنية.

## تباطأ نمو الأصول في 2013-2014، بينما فاق نمو الودائع نمو الإقراض

تباطأ نمو الأصول المصرفية من نسبة 11,6% في 2013 إلى نسبة 9,4% في الأشهر الاثني عشر حتى نهاية يونيو 2014 بفعل تباطؤ اقتراض القطاع الحكومي. وقد ارتكز نمو الأصول على النمو القوي في الودائع (7,8% في السنة حتى نهاية يونيو 2014) المرتبط بالفائض الحكومي والزيادة الكبيرة في عدد السكان. وجاء نمو القروض (6,1% للنصف الأول من 2014) أقل من نمو الودائع مع تقليل القطاع العام لاعتماده على البنوك التجارية في تمويل برنامج الإنفاق الرأسمالي، وقد أدى ذلك إلى خفض نسبة القروض إلى الودائع (104% في نهاية يونيو 2014). وساعد النمو الاقتصادي القوي وأنشطة الإقراض المتحفظة والمخصصات العالية والإشراف التنظيمي القوي على إبقاء القروض المتعثرة عند نسبة منخفضة بلغت 1,9% من إجمالي القروض بنهاية عام 2013، وهذا في المقابل ساعد على دعم ربحية عالية للبنوك حيث بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين نسبة 16,5% في المتوسط في عام 2013. وكان متوسط معدل كفاية رأس المال للبنوك القطرية مرتفعا (16,0% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بنهاية عام 2013)، بالمقارنة مع متطلب مصرف قطر المركزي الجديد البالغ 12,5% حتى أبريل 2014.

## قطاع المقاولات كان الأسرع نمواً في مجال الائتمان المصرفي في السنة حتى يونيو 2014

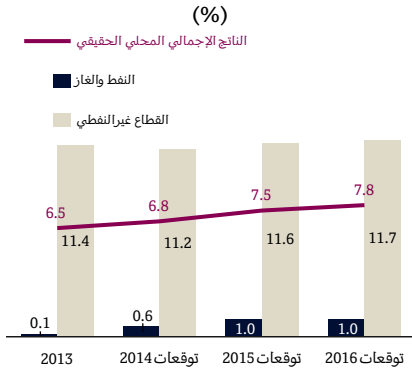
بشكل عام، توسع الائتمان المصرفي بنسبة 13,3% في 2013 وبنسبة 12,8% في الأشهر الاثني عشر حتى نهاية يونيو 2014. وكان هناك تسارع في الائتمان للمقاولين على خلفية البدء في تنفيذ مشاريع كبرى مع ترسية بعض العقود الكبيرة لا سيما لمشروع مترو الدوحة الجديد. وعلى الرغم من أن الإقراض لقطاع الخدمات تباطأ في النصف الأول من عام 2014، إلا أنه ظل مرتفعا، جنبا إلى جنب مع القروض المقدمة إلى القطاع الاستهلاكي، مدعوما بالنمو السكاني القوي. وفي نفس الوقت، تباطأ معدل نمو الإقراض للقطاع العام إلى 6,1% في الأشهر الاثني عشر حتى نهاية يونيو 2014 مع تخفيض الحكومة لاعتمادها على تمويل البنوك في تنفيذ المشاريع. كما تسارع الإقراض في قطاع العقار في النصف الأول من 2014.

<sup>2</sup> هذه الأرقام إرشادية ومجموعها لا يمثل الإنفاق الاستثماري الكلي لأن المشاريع في مراحل مختلفة من الإنجاز

## نظرة على مستقبل الاقتصاد الكلي (2014 - 2016)

يتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي على المدى المتوسط على الرغم من التوسع المعتدل في قطاع النفط والغاز

### نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع (%)



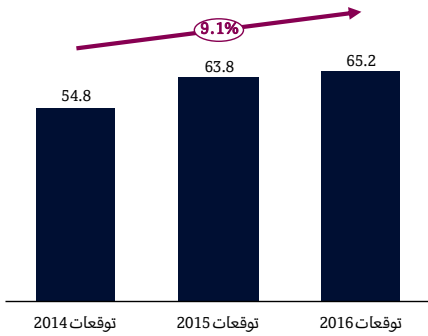
المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتوقعات مجموعة QNB

### سيؤدي الإنفاق الاستثماري الضخم إلى نمو مزدوج الرقم في القطاع غير النفطي

أعلنت الحكومة مؤخراً عن مبلغ 182 مليار دولار أمريكي لتنفيذ المشاريع خلال السنوات الخمس القادمة، منه مبلغ 27,4 مليار دولار أمريكي للسنة المالية 2015/2014. لا تشمل هذه الأرقام قطاع النفط والغاز حيث يتوقع للاستثمارات السنوية فيه أن تكون بمتوسط 3,0 مليار دولار أمريكي خلال السنوات 2014-2016. وفي نفس الوقت، من المفترض أن تكون الاستثمارات السنوية في العقارات بمتوسط 14,3 مليار دولار أمريكي في السنة، بينما من المتوقع أن تكون الاستثمارات في البتروكيماويات والطاقة والماء وغيرها من القطاعات بمتوسط 12,2 مليار دولار أمريكي في السنة خلال نفس الفترة. وإجمالاً، من المتوقع أن يزداد الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد بنسبة 9,1% في السنة<sup>3</sup> ليصل إلى 65,2 مليار دولار أمريكي بحلول 2016. وستؤدي هذه الزيادة الكبيرة في الإنفاق الاستثماري إلى تحقيق نمو برقمين في القطاع غير النفطي. ونتيجة لذلك، يتوقع أن يرتفع أسهم القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من 49,0% في عام 2014 إلى 57,2% بحلول عام 2016.

### الإنفاق الاستثماري

(مليار دولار أمريكي)



المصادر: ميد ووزارة المالية وتوقعات مجموعة QNB

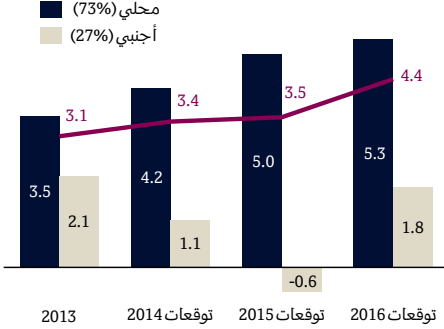
### سيضع تدفق العمالة الأجنبية مزيداً من الضغط على الأسعار المحلية

من المرجح أن يؤدي النمو السكاني السريع إلى رفع معدل التضخم المحلي، وأن يحدث توازن في تراجع التضخم الأجنبي. وتتوقع أن يصل معدل النمو السكاني إلى 10,1% في عام 2014 وأن يكون بمتوسط 6,0% خلال العامين 2015 و2016، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع الإيجارات (انظر فصل التضخم). ونتيجة لذلك، تتوقع أن يتراوح معدل التضخم المحلي بين 4,2 و5,3 في الفترة 2014-2016. وفي مقابل ذلك، من المرجح أن يتباطأ التضخم الأجنبي الذي يتوقع أن يتراجع خلال الفترة 2014-2015 مع توقع انخفاض أسعار السلع العالمية على خلفية ضعف الطلب العالمي والإنتاج القياسي للمحاصيل. ونتيجة لذلك، تتوقع أن يرتفع التضخم الكلي باعتدال إلى نسبة 3,4% في عام 2014 و3,5% في عام 2015 حيث يتوقع أن يقابل الارتفاع في أسعار الإيجارات انخفاض في أسعار الغذاء العالمية. ومع توقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية مجدداً في عام 2016، سيتسارع ارتفاع التضخم الكلي إلى 4,4% مع استمرار النمو السكاني القوي في رفع الإيجارات. وقد تصبح القدرة المحلية على استيعاب المشاريع الكبرى والنمو في عدد السكان محدودة. ولذلك فإن هناك مخاطر بأن قيود البنية التحتية يمكن أن تتسبب في اختناقات في مجال التوريد، مما قد يدفع التضخم المحلي إلى مستويات أعلى من توقعاتنا.

### التضخم

(% تغيير الأوزان مبنية بين قوسين)

مجموع مؤشر أسعار المستهلك

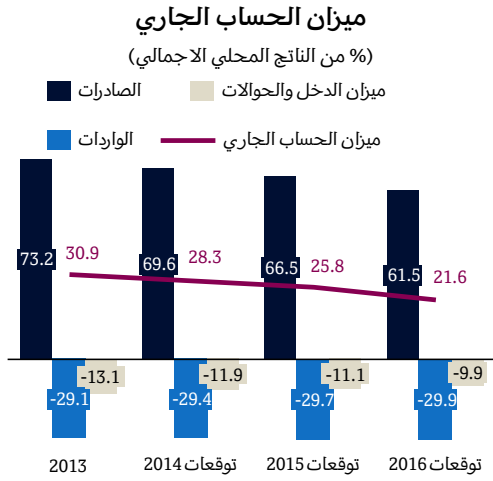


المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتوقعات مجموعة QNB

<sup>3</sup> هذا هو معدل نمو سنوي مركب وهو عبارة وسط هندسي. بشكل عام، وما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن جميع معدلات النمو التي تشير إلى عدد من السنوات في هذا التقرير تكون بمعدل نمو سنوي مركب وليس بمتوسط حسابي.



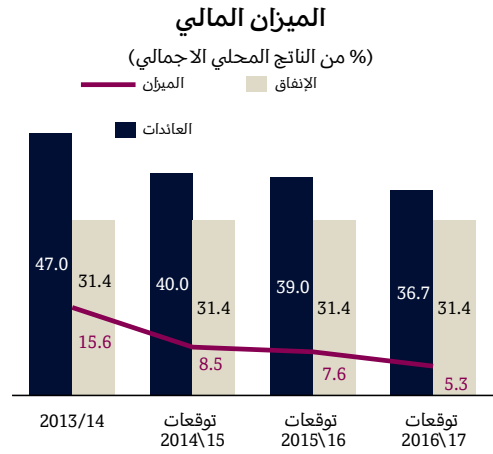
## ستراجع فوائض الحساب الجاري على المدى المتوسط بفعل الانخفاض في أسعار النفط والنمو القوي في الواردات



المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات مجموعة QNB

ستستمر العائدات القوية من صادرات النفط والغاز في دعم الفوائض الكبيرة في الحساب الجاري. وتوقع لأسعار خام برنت أن تكون بمتوسط 108 دولار أمريكي للبرميل في عام 2014، وأن تتراجع الأسعار إلى 102 دولار أمريكي للبرميل في الفترة 2015-2016 بفعل حل بعض الخلافات الجيوسياسية الحالية، وستساعد أسعار النفط الخام المرتفعة في الحفاظ على عائدات تصدير النفط والغاز على الرغم من وقف عمليات تطوير الغاز والاستقرار المتوقع في إنتاج النفط. وسوف يتسارع نمو الواردات على خلفية الزيادة في الإنفاق الاستثماري والاستهلاك. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تتراجع فوائض الحساب الجاري تدريجياً إلى 21,6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2016 مع الطلب القوي على الواردات. ومن المرجح أن يتم استثمار معظم فوائض الحساب الجاري في الخارج، مما سيؤدي إلى تدفقات كبيرة في رأس المال إلى الخارج. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تظل الاحتياطات العالمية مستقرة بشكل عام في الفترة 2015-2016 وأن تبلغ ما يقارب ثمانية أشهر من تغطية الواردات.

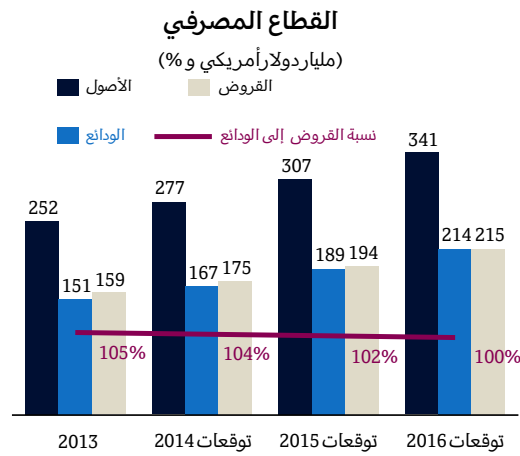
## من المحتمل أن يؤدي التراجع في إيرادات النفط والغاز وارتفاع الإنفاق إلى تقليص الفوائض المالية



المصادر: وزارة المالية وتوقعات مجموعة QNB

تتوقع أن تتقلص الفوائض المالية مع ارتفاع الإنفاق الرأسمالي وتراجع إيرادات النفط والغاز بسبب انخفاض الأسعار إجمالاً، تتوقع أن تكون الفوائض المالية بنسبة 8,5% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2015/2014، وأن تتراجع إلى 5,3% في عام 2017/2016. وتعتزم الحكومة زيادة الإنفاق الاستثماري على المشاريع الكبرى، ولكن سيقابل ذلك تقييد في الإنفاق الجاري. وفي حين يتوقع أن ترتفع فاتورة الأجور، يرجح أيضاً أن يتم تقليص النفقات الجارية الأخرى. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الإنفاق ليتماشى مع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على المدى المتوسط. كما يتوقع أن تؤدي الفوائض المالية المصاحبة إلى انخفاض تدريجي في الدين العام من 34,7% في 2013/2014 إلى 23,8% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2017/2016.

## يتوقع أن يرتفع الإقراض المصرفي على خلفية النمو السكاني المتسارع

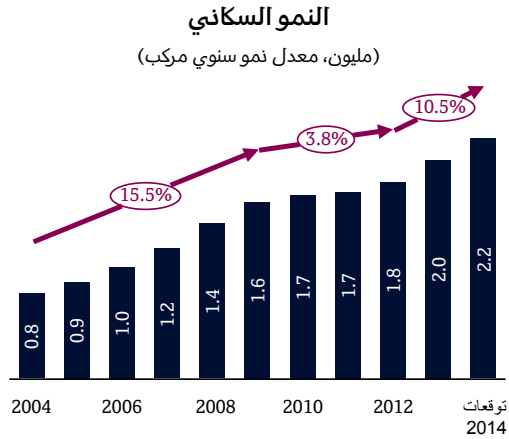


المصادر: مصرف قطر المركزي وتوقعات مجموعة QNB

تتوقع أن يستمر نمو الإقراض المصرفي بفعل تمويل المشاريع وتزايد عدد السكان. وسيعزز نمو التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المحلية نمو الأصول على المدى المتوسط. ومن المفترض أن يركز الإقراض على النمو السريع في الودائع على نحو يعكس الفوائض المالية الكبيرة والنمو السكاني. ويتوقع لمعدل القروض إلى الودائع في قطر أن ينخفض تدريجياً ليصل إلى حوالي 100% في عام 2016 لأن البنوك تحتاج لبعض الوقت لتطبيق لوائح مصرف قطر المركزي التي تلزمها بإبقاء نسبة الأصول إلى الودائع أقل من 100% بنهاية العام 2014. ومن المتوقع أن تظل نسبة القروض المتعثرة منخفضة خلال السنوات 2014-2016 حيث يتوقع أن تتعزز البيئة الاقتصادية القوية جودة الأصول. ومستقبلاً، يتوقع لعاملي خفض متطلبات تكوين المخصصات مقابل الديون وكفاءة أسس التكاليف أن يعمل أيضاً على تعزيز ربحية البنوك.

## التركيبة السكانية

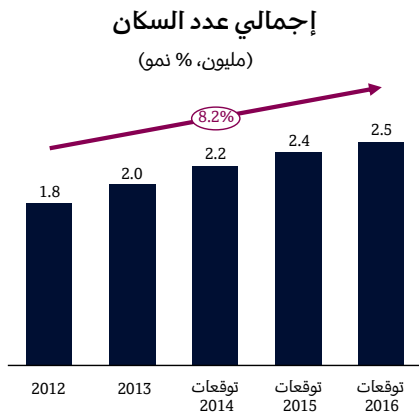
يزداد عدد السكان في قطر على نحو مطرد بسبب قدوم موجة جديدة من العمالة الوافدة



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات مجموعة QNB

وصلت موجة كبيرة من العمالة الوافدة بين الأعوام 2004 و2009 خلال مرحلة تطوير قطاع النفط والغاز في قطر وخلال تلك الفترة، نما عدد السكان بمعدل سنوي قدره 15,5%. وفي الفترة 2010-2011، حدث تباطؤ حاد في النمو السكاني بسبب الركود العالمي والانتهاك من المشاريع الرئيسية المرتبطة بالغاز. الآن وقد بدأت مرحلة جديدة من التنوع الاقتصادي، تتجه موجة جديدة من العمالة الوافدة نحو قطر نظراً لأن البلاد تستثمر حالياً بكثافة في البنية التحتية والنقل في إطار التحضير لاستضافة كأس العالم 2022 (انظر فصل المشاريع).

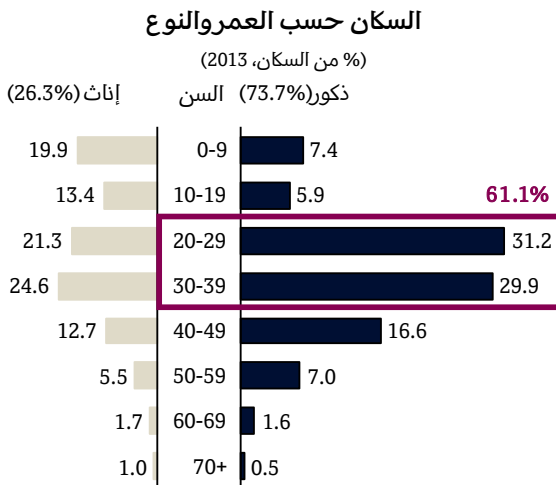
يتوقع أن يستمر عدد السكان في التزايد بسرعة على مدى السنوات الثلاث المقبلة



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتوقعات مجموعة QNB

سوف تستمر الزيادة المطردة في عدد السكان بينما يواصل الاقتصاد خلق فرص عمل جديدة. وتشير السلسلة الشهرية لإحصاءات السكان إلى أن نمو عدد السكان على أساس سنوي بدأ يتسارع في منتصف عام 2012 وعاد إلى الأرقام المزدوجة في شهر أغسطس 2013<sup>4</sup>. ومنذ ذلك الحين، ظلت نسبة النمو السكاني أعلى من 10% حتى يونيو 2014. ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه في السنوات القادمة، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالاً، نظراً لتكثيف الحكومة والقطاع الخاص للإنفاق الاستثماري، الأمر الذي يؤدي إلى خلق عدد كبير من فرص العمل الجديدة. إجمالاً، تتوقع أن يكون متوسط نمو السكان 7,3% خلال الفترة 2016-2014.

يشكل الأجانب الشباب نسبة عالية في التركيبة السكانية



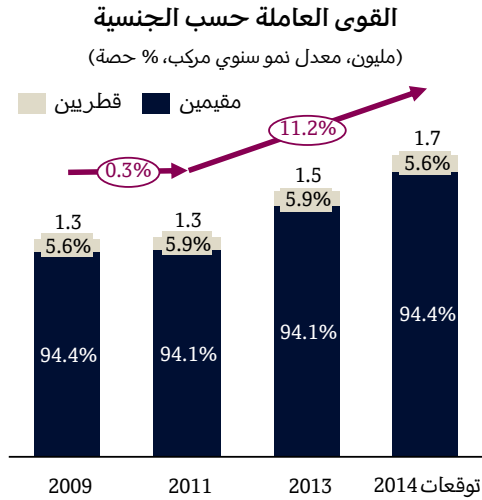
المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات مجموعة QNB

يقدّر أن عدد المواطنين القطريين بلغ 279 ألفاً في منتصف عام 2014. ويشكل المقيمون نسبة 86,5% من مجموع السكان. كما يعتبر الجزء الأكبر من العمالة الوافدة من فئة الرجال غير المتزوجين الذين يعملون في قطاعي البناء والخدمات، وهذا يحدث خلافاً كبيراً في التركيبة السكانية للبلاد، حيث تشكل النساء ما يزيد قليلاً عن ربع مجموع السكان. ومع ذلك، فإن عدد السكان الإناث أخذ يرتفع مع انتقال مزيد من أصحاب الياقات البيضاء من الذكور والإناث إلى قطر مع أسرهم. ويتمركز معظم السكان بدرجة عالية في مكان واحد، حيث تسكن نسبة 71,0% منهم في العاصمة الدوحة، وفقاً لتعداد عام 2010.

<sup>4</sup> النمو السكاني الشهري يختلف قليلاً عن الأرقام السنوية حيث يبين مجموع عدد الأشخاص الموجودين في البلاد وليس عدد المقيمين فحسب.

## القوى العاملة

### تنمو القوى العاملة بوتيرة سريعة

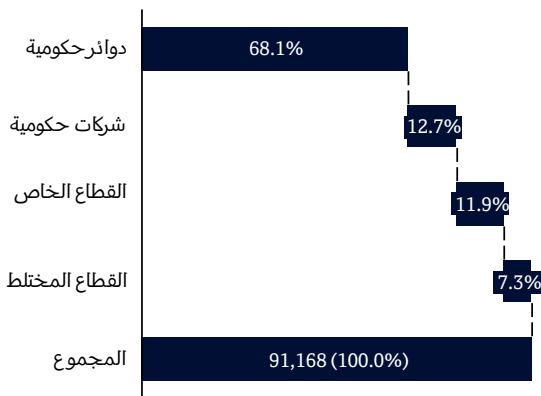


المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB

بعد الركود خلال الأعوام 2009-2011، بدأت القوى العاملة تشهد الآن موجة جديدة من النمو، حيث تسير البيانات المتعلقة بالقوى العاملة في اتجاه تصاعدي مماثل لبيانات السكان. وبلغ حجم القوى العاملة 1,6 مليون في الربع الأول من عام 2014، وفقا لآخر إحصاء، وتوقع أن يبلغ 1,7 مليون بحلول نهاية 2014 حيث يتوقع أن يولد الاقتصاد 120 ألف وظيفة أخرى هذا العام. ويمثل القطاع الخاص حاليا نسبة 74,5% من إجمالي فرص العمل ويشكل المقيمون نسبة 94,1% من القوى العاملة. وارتفعت نسبة العمال أصحاب الياقات البيضاء منذ عام 2010، حيث باتوا يشكلون الآن ما يقارب 18,3% من مجموع القوى العاملة في عام 2013، مقارنة بنسبة 16,0% في عام 2010 (وتضم هذه الفئة المشرعين وكبار المسؤولين والمدراء والمهنيين والفنيين والمساعدات المتخصصين).

### القوى العاملة القطرية (2013)

(حصة %)



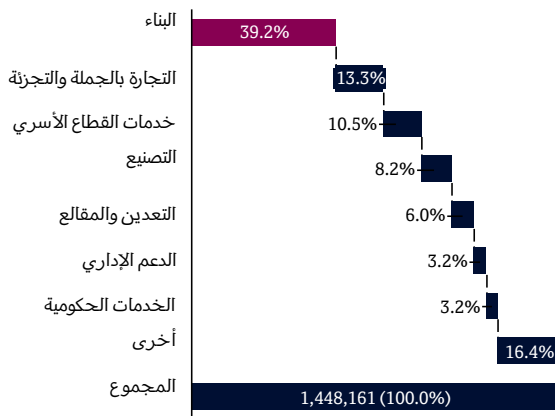
المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات مجموعة QNB

### القطريون لازالوا يفضلون العمل في القطاع العام

يشكل المواطنون القطريون الذين يعملون في القطاع العام نسبة 80,8% من القوى العاملة القطرية. وهذه النسبة مشابهة لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. إجمالاً، يفضل القطريون وظائف القطاع العام نظراً لأنها تقدم حزم أعلى من الأجور والمزايا، وقد جعلت زيادات أجور العاملين في القطاع العام التي اجازتها الحكومة في عامي 2011 و 2012 التنافس لاجتذاب المواطنين القطريين أصعب على القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة صغار السن مرتفعة نسبياً بين المواطنين القطريين ومعدل مشاركة الإناث في القوى العاملة منخفض. نتيجة لذلك فإن القوى العاملة القطرية تمثل فقط حوالي ثلث العدد الإجمالي للمواطنين.

### القوى العاملة الأجنبية حسب القطاع (2013)

(حصة %)



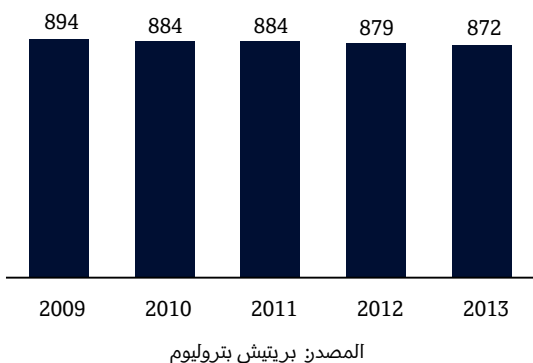
المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات مجموعة QNB

### قطاع البناء هو أكبر جهة موظفة للعمالة الوافدة نظراً للبرنامج الضخم للاستثمار في البنية التحتية

يعمل ما يقارب 40% من العمالة الوافدة في قطاع البناء. وتنتمي نسبة كبيرة من هؤلاء إلى فئة العمال اليدويين غير المهرة الذين يعملون في مواقع البناء. وقد أدى تزايد عدد السكان ونمو الثروة إلى ازدياد الحاجة إلى التوظيف في عدد من القطاعات الخدمية، لا سيما في مجال تجارة الجملة والتجزئة. وعلى الرغم من أن قطاع النفط والغاز يساهم في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من أي قطاع آخر، إلا أنه يستخدم فقط 6,0% من القوى العاملة الوافدة. وبالمثل، فإن معظم الصناعات التحويلية تعتمد على كثافة رأس المال، لا العمالة، ونصيبها من العمالة الوافدة (8,2%) يعتبر أقل من أسهامها في الناتج المحلي الإجمالي.

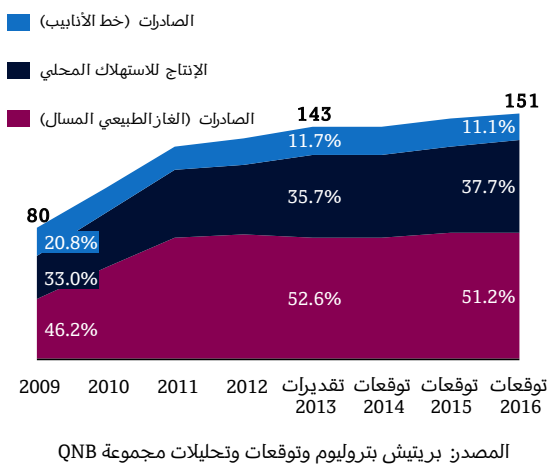
### احتياطيات الغاز

(ترليون قدم مكعب)



### إنتاج الغاز حسب الاستخدام

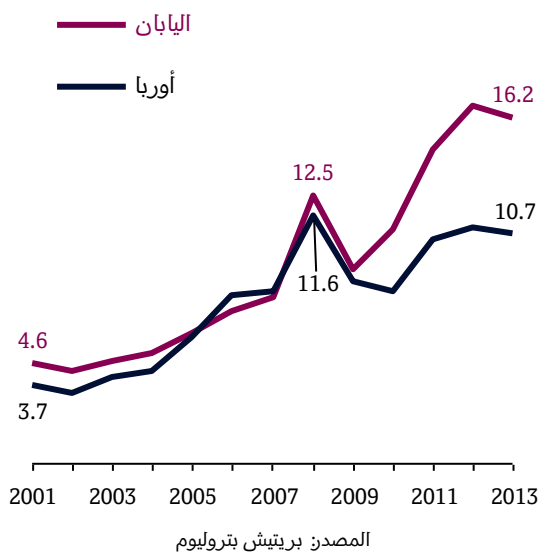
(مليون طن في السنة، % حصة مبينة)



المصدر: بريتيش بتروليوم وتوقعات وتحليلات مجموعة QNB

### الأسعار القياسية للغاز الطبيعي المسال

(دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)



المصدر: بريتيش بتروليوم

### بحسب معدلات الإنتاج الحالية، فإن احتياطيات الغاز ستدوم لـ156 سنة أخرى على الأقل

اكتشفت قطر حجم احتياطياتها من الغاز الطبيعي في عام 1971 عندما تم اكتشاف حقل الشمال البحري. ومن المعروف أن حقل الشمال يعتبر حالياً أكبر حقل غاز طبيعي غير مصاحب في العالم، وهو يشكل حوالي 99% من احتياطي الغاز في قطر. وقد بلغت احتياطيات قطر من الغاز الخام 872 ترليون قدم مكعب في نهاية عام 2013، مما يجعل احتياطياتها ثالث أكبر احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا وإيران. وبحسب معدلات الاستخراج في عام 2013، فإن هذه الاحتياطيات ستدوم لـ156 سنة أخرى. ولذلك يرجح أن تواصل قطر عمليات استخراج الغاز خلال القرن الثاني والعشرين.

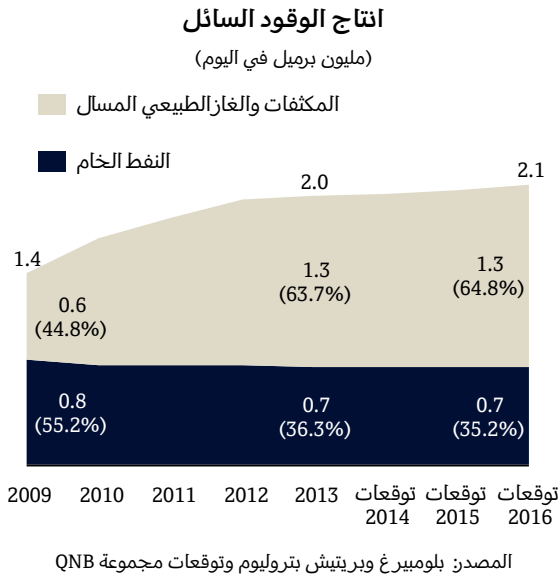
### نما إنتاج الغاز بمتوسط سنوي بلغ 15,4% خلال الأعوام 2009-2013 بسبب تشغيل مرافق تصدير الغاز الطبيعي المسال الإضافية

أدت مشاريع الغاز الطبيعي المسال الضخمة إلى زيادات كبيرة في إنتاج الغاز. إذ تحتل قطر المرتبة الرابعة عالمياً في إنتاج الغاز وفي عام 2013، تم تخصيص نحو 52,6% من إنتاج الغاز لتطوير صادرات الغاز الطبيعي المسال، ولكن برنامج التوسع اكتمل الآن، ومن المتوقع أن يستقر إنتاج الغاز الطبيعي المسال. وتصدر قطر أيضاً حوالي 11,7% من إنتاجها من الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ويتم تخصيص متبقي الإنتاج للاستخدامات المحلية، بما في ذلك توليد الطاقة وتحلية المياه وإنتاج المواد الأولية لمصانع تحويل الغاز إلى سوائل ومجمعات البتروكيماويات والأسمدة فضلاً عن غاز الطهي المنزلي. مشروع برزان - وهو مشروع بقيمة 10,3 مليار دولار أمريكي لتطوير إنتاج الغاز في حقل الشمال - يهدف إلى زيادة الإنتاج للاستخدام المنزلي، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج الأولي في عام 2015 مع زيادة تدريجية في الإنتاج حتى عام 2023. ويعتبر المشروع بمثابة استثناء لوقف عمليات تطوير الغاز في حقل الشمال.

### يرجح أن تستفيد قطر من الطلب العالمي القوي على الغاز الطبيعي المسال خلال السنوات القليلة المقبلة

يرجح أن يعزز الطلب القوي على الغاز في آسيا وبطء نمو الإمدادات أسعار الغاز الطبيعي المسال على المدى المتوسط. استفادت قطر من ارتفاع الأسعار في آسيا حيث زاد الطلب بفعل النمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي والتحول نحو الطاقة النظيفة، لا سيما في الصين. وبناء على ذلك، فقد زادت قطر صادراتها إلى آسيا (71,0% من الصادرات في عام 2013)، خاصة إلى اليابان وكوريا الجنوبية والهند. وقد أدى ضعف النمو في أوروبا إلى اختلاف في الأسعار، لكن يمكن للتوترات مع روسيا أن تعزز الطلب الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال نتيجة للبحث عن بديل لغاز خطوط الأنابيب الروسي. مستقبلاً، يمكن للنمو الاقتصادي القوي في آسيا وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي المسال أن يرفعوا الطلب، كما يمكن للصفقة البالغ قيمتها 400 مليار دولار أمريكي لتوريد 38 مليار متر مكعب من الغاز الروسي إلى الصين سنوياً ولمدة 30 عاماً أن تتسبب في تراجع الأسعار في آسيا وارتفاعها في أوروبا، ما سيؤدي لحدوث تقارب في الأسعار ولا يتوقع اكتمال مشاريع التصدير الرئيسية في أستراليا وبنابوا وغينيا الجديدة والولايات المتحدة حتى عشرينيات القرن الحالي، لذلك يرجح أن يتجاوز النمو في الطلب الزيادة في العرض. وعليه، من المرجح أن تستفيد قطر من ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي المسال لسنوات قادمة.

## يتوقع أن تدوم احتياطات النفط لـ34 عاما أخرى بحسب معدلات الإنتاج الحالية



تم تقديرا احتياطات قطر المؤكدة من النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي بـ25 مليار برميل في نهاية عام 2013، أي ما يعادل حوالي 1,5% من احتياطات النفط العالمية المؤكدة<sup>5</sup>. وقد عوضت الزيادة في إنتاج المكثفات<sup>6</sup> وسوائل الغاز الطبيعي<sup>7</sup> (NGLs) على نحو كبير عن التراجع في إنتاج النفط الخام في السنوات الأخيرة. فقد بلغ إجمالي إنتاج النفط الخام والمكثفات وسوائل الغاز الطبيعي في عام 2013 حوالي 2,0 مليون برميل في اليوم، منها 0,7 مليون برميل يوميا من النفط الخام، والبقية مكثفات وسوائل الغاز الطبيعي. وقد استأثرت قطر بنسبة 2,0% من الإنتاج العالمي للنفط في عام 2013. ووفقا لشركة برايتش بتروليم، يتوقع أن تدوم احتياطات قطر من النفط لـ34 عاما أخرى بحسب معدلات الإنتاج الحالية. ويتم إنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي بشكل رئيسي مع الغاز الطبيعي وبالتالي زاد إنتاجهما مع الزيادة في إنتاج الغاز مستقبلا، يرجح لإنتاج المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي أن تواصل الارتفاع مع بدء الإنتاج في مشروع برزان للغاز وفي الوقت نفسه، يرجح يستقر إنتاج النفط الخام بسبب تنفيذ مشاريع إعادة تطوير حقول النفط.

## ظل إنتاج النفط الخام ينخفض ولكن خطط إعادة التطوير ستحقق استقرارا في الإنتاج

انخفض إنتاج النفط الخام من ذروة المتوسط السنوي التي بلغت 845 ألف برميل يوميا في 2007 إلى 716 ألف برميل يوميا في المتوسط في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2014. وقد نفذت قطر للبترول في السنوات الأخيرة برنامج إعادة تطوير لتثبيت مستوى الإنتاج في حقولها النفطية. وفي الأعوام 2009-2008، وقعت قطر للبترول عددا من اتفاقات الخدمات الفنية مع شركات نفط عالمية لتقييم وإعادة تقييم الإنتاج المستقبلي لحقول على المدى الطويل. في خطتها للفترة 2010-2014، خصصت قطر للبترول ميزانية تقدر بـ6,6 مليار دولار أمريكي للاستثمار في مشاريع النفط الخام. وقد تم مؤخرا إطلاق مشروع لمضاعفة الإنتاج في حقل بو الحنين إلى 90,0 ألف برميل يوميا. كما سيطلق مشروع بقيمة 3,0 مليار دولار أمريكي للحفاظ على الإنتاج في حقل العد الشرقي في وقت لاحق هذا العام. ويجري حاليا إعداد خطط لتطوير أكبر حقول، الشاهين ودخان. ومع هذا الاستثمار الكثيف في إعادة تطوير حقول النفط القائمة، فإننا نتوقع أن يستقر إنتاج النفط عند المستويات الحالية التي تقدر بحوالي 700 ألف برميل في اليوم.

## إنتاج النفط الخام حسب الحقل (نهاية 2012)

حقل النفط	المشغل	الإنتاج (برميل يوميا)
الشاهين	ميرسك	300,000
دخان	قطر للبترول	225,000
العد الشرقي	اوكسيدنتال	105,000
بو الحنين	قطر للبترول	45,000
ميدان محزم	قطر للبترول	22,000
الخليج	توتال	19,000
الريان	اوكسيدنتال	8,000
الكركرة	قطر لتطوير البترول	7,000
البندق	البندق المحدودة	6,500
<b>المجموع</b>		<b>737,500</b>

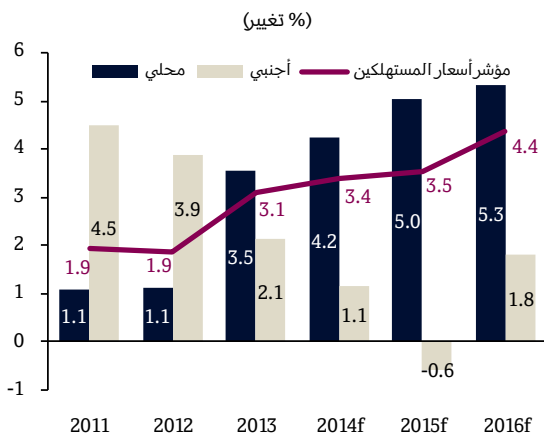
المصدر: ميس

<sup>5</sup> تعرف شركة برايتش بتروليم الاحتياطات المؤكدة من النفط والسوائل الأخرى على النحو التالي: "تلك الكميات التي تشير المعلومات الجيولوجية والهندسية بدرجة معقولة من اليقين إلى إمكانية استخراجها في المستقبل من المكامن المعروفة في ظل الظروف الاقتصادية والتشغيلية القائمة".

<sup>6</sup> المكثفات هي مواد هيدروكربونية خفيفة تتجمع في شكل الغازات تحت سطح الأرض ولكن تتحول إلى سوائل عند درجات الحرارة العادية والضغط على السطح، وعادة ما يكون بها عدد قليل من الملوثات وتكون أكثر قيمة من النفط الخام.

<sup>7</sup> سوائل الغاز الطبيعي هي سوائل مستخرجة من الغاز في الأساس من البروبان والبيوتان.

تضخم أسعار المستهلك والتضخم المحلي والأجنبي



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB

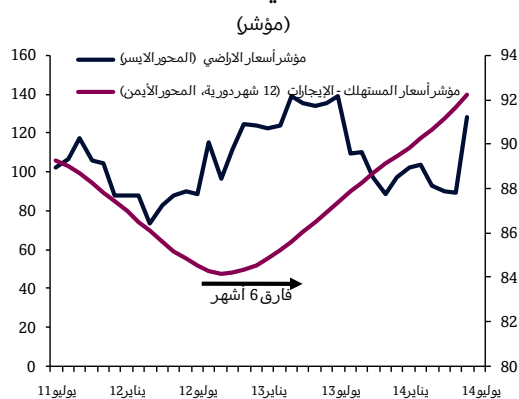
يتوقع أن يرتفع التضخم في مؤشر أسعار المستهلك بشكل معتدل في قطر

نتوقع أن يرتفع التضخم الكلي من 3,1% في عام 2013 إلى 4,4% في عام 2016 بسبب ارتفاع التضخم المحلي. وسيكون التضخم المحلي مدفوعاً بشكل رئيسي بارتفاع الإيجارات على خلفية تزايد عدد السكان. ويرجح أن يؤدي تراجع أسعار الغذاء العالمية إلى إبقاء معدلات التضخم الأجنبي منخفضة، مما سيقابل جزئياً الارتفاع في التضخم المحلي. ومع ذلك، هناك مخاطر من أن تتسبب الاستثمارات الكبيرة وتزايد عدد السكان في حدوث اختناقات في مجال التوريد نظراً للقدرات المحلية المحدودة، وهذا بدوره قد يدفع الأسعار المحلية إلى الارتفاع إلى مستويات أعلى من توقعاتنا الرئيسية.

يتوقع أن يزداد التضخم في أسعار الإيجار بسبب ارتفاع أسعار الأراضي

يتسبب النمو الاقتصادي السريع والزيادة في السكان في رفع أسعار الأراضي. فالأرض تعتبر العامل الرئيسي في رفع العدد المتوفر من المساكن لتلبية الطلب المتزايد بفعل الزيادة السكانية. ونتيجة لذلك، فإن أسعار الأراضي في قطر ترتبط إلى حد كبير بالتحركات المستقبلية في أسعار الإيجارات، مع تأخر قد يمتد لسنة أشهر ويشير الارتفاع الأخير في أسعار الأراضي في مطلع عام 2014 إلى أن التضخم في أسعار الإيجار سوف يرتفع في النصف الثاني من عام 2014 وخلال الفترة التي تلي ذلك. ونتوقع أن يزداد التضخم في أسعار الإيجار بوتيرة سريعة ليصل إلى نسبة 7,0% في عام 2014 (أعلى من النسبة المسجلة في عام 2013 التي بلغت 5,8%) وأن يستمر في الارتفاع حتى يبلغ نسبة 8,5% بحلول عام 2016. كما سيدفع ارتفاع الإيجارات، التي تشكل نسبة 32,2% من سلة مؤشر أسعار المستهلك (جنبا إلى جنب مع الوقود والطاقة)، التضخم المحلي صعوداً. وبالتالي فإننا نتوقع أن يرتفع معدل التضخم المحلي تدريجياً من 4,2% في عام 2014 إلى 5,3% في المتوسط في عام 2016.

أسعار الأراضي وأسعار الإيجار

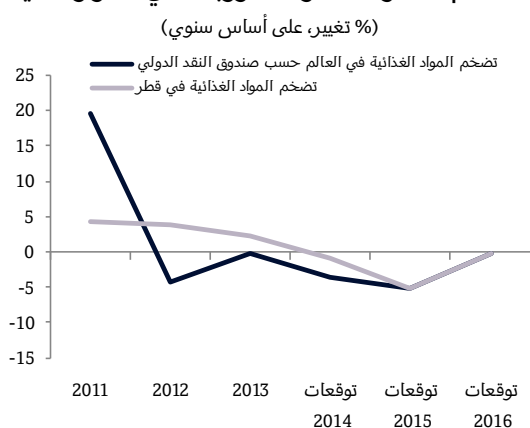


المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ووزارة العدل وتوقعات مجموعة QNB

يتوقع أن ينعقد التضخم الأجنبي فعلياً في قطر في الفترة 2014-2015 بسبب التراجع العالمي في أسعار السلع

يتوقع أن تنخفض أسعار المواد الغذائية والمشروبات في جميع أنحاء العالم بسبب كميات المحاصيل والمخزونات القياسية. ويتوقع صندوق النقد الدولي حدوث انخفاض عالمي في أسعار الغذاء والمشروبات بمتوسط 4,4% في الفترة 2014-2015 بسبب المحصول القياسي. وبما أن إنتاج قطر من الغذاء والمشروبات محدود، نتوقع أن ينتقل أثر تراجع أسعار الغذاء العالمية إلى تضخم أسعار الغذاء والمشروبات في قطر تدريجياً. ونتوقع أيضاً لعناصر أخرى من عناصر التضخم الأجنبي (الملابس والأحذية والأثاث والمنسوجات والأجهزة المنزلية) أن ترتفع على نحو معتدل. وبشكل عام، فإننا نتوقع أن يتراوح معدل التضخم الأجنبي في قطر (الذي يشكل 27,2% من سلة مؤشر أسعار المستهلك) بين -0,6% و1,1% في الفترة 2014-2015، قبل أن يرتد مرة أخرى إلى نسبة 1,8% في عام 2016 عندما تبدأ أسعار الغذاء العالمية في الارتفاع مجدداً.

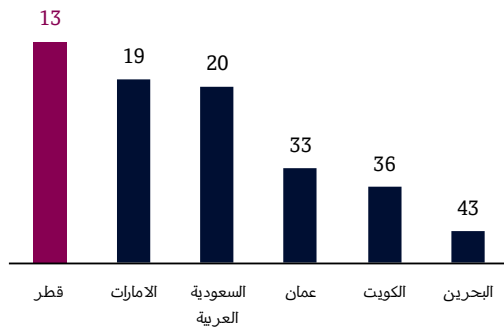
تضخم أسعار الغذاء والمشروبات في قطر وعالمياً



المصادر: صندوق النقد الدولي وتحليلات وتوقعات مجموعة QNB

### ترتيب التنافسية (2013-2014)

(ترتيب من 148، مقياس مقلوب)



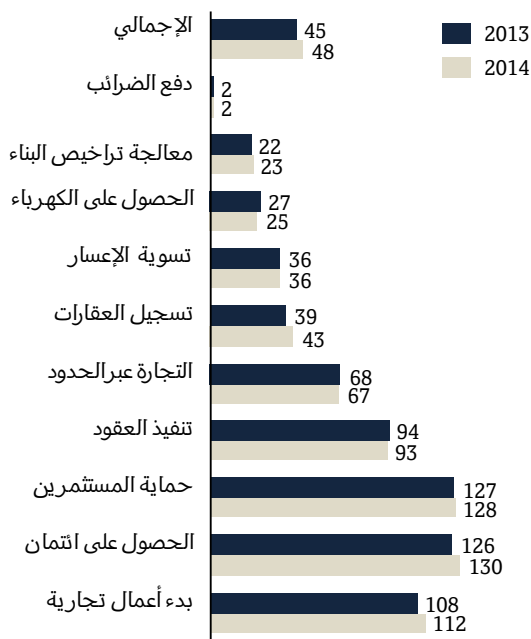
المصادر: المنتدى الاقتصادي العالمي وتحليلات مجموعة QNB

### قطر هي البلد الأكثر تنافسية بين دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لتصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)

وفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية العالمية لعام 2013-2014، احتل الاقتصاد القطري المرتبة الـ13 بين الاقتصادات الأكثر تنافسية عالميا. هذا بدوره يضع قطر في صدارة دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وقد كان الحصول على تمويل أكبر إشكالية لممارسة الأعمال التجارية في قطر لكن يبدو أن قوانين العمل المقيدة أصبحت أقل إثارة للمشاكل، وفقا لنسبة 11,8% من المشاركين في استطلاع المنتدى الاقتصادي العالمي، مقارنة بـ17,0% من المشاركين في الاستطلاع السابق.

### ترتيب ممارسة الأعمال (2014)

(ترتيب من 185)



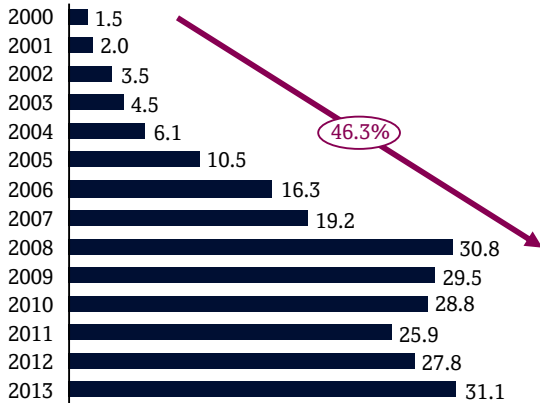
المصادر: البنك الدولي وتحليلات مجموعة QNB

### انخفاض ترتيب قطر بشكل طفيف في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 الصادر عن البنك الدولي

احتلت قطر المرتبة الـ48 في العالم في تصنيف البنك الدولي الكلي بشأن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2014. ويركز مؤشر البنك الدولي بشكل أساسي على القضايا التنظيمية في حين أن المنتدى الاقتصادي العالمي يقوم بتقييم أشمل لكامل بيئة الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل التعليم والبنية التحتية والاقتصاد والكفاءة. ووفقا للبنك الدولي، جاءت قطر في المرتبة الثانية من بين 185 دولة فيما يتعلق بسهولة دفع الضرائب، بعد دولة الإمارات العربية المتحدة. كما احتلت قطر المرتبة الـ23 عالميا في التعامل مع تراخيص البناء. ومن ناحية أخرى، تراجع ترتيب قطر فيما يتعلق بإجراءات التسجيل لبدء عمل تجاري في عام 2014، حيث جاءت في المرتبة الـ112 عالميا نزولا من المرتبة الـ108 المحرزة في 2013. وكانت فئة الائتمان الأسوأ (المرتبة الـ130) حيث شهدت تراجعا قليلا مقارنة بالعام السابق.

### الانفاق المقدر على المشاريع

(مليار دولار أمريكي، معدل نمو سنوي مركب)

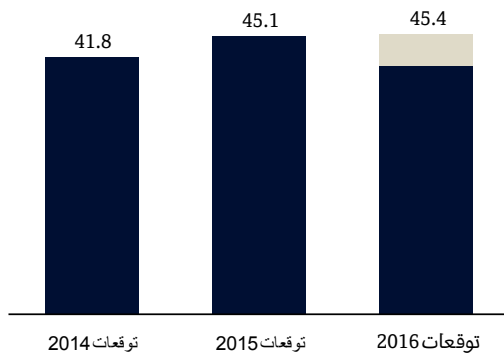


المصادر: مشاريع ميد وتحليلات مجموعة QNB

### الانفاق على المشاريع الكبرى

(مليار دولار أمريكي)

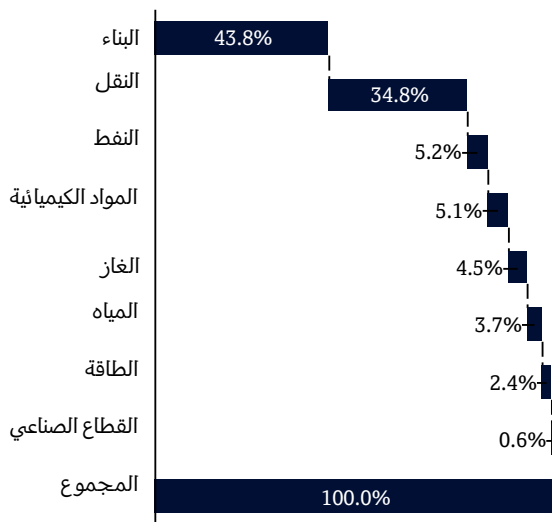
الموازات الحالية المشاريع الجديدة



المصادر: مشاريع ميد وتحليلات مجموعة QNB

### موازات المشاريع (في يوليو 2014)

(% حصة مبنية)



المصادر: مشاريع ميد وتحليلات مجموعة QNB

### يستمر الإنفاق الاستثماري في دفع عجلة النمو الاقتصادي

ترتكز التنمية في قطر على مجموعة من المشاريع الاستثمارية التي كان لها تأثير كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة. ونقدر أن الإنفاق على المشاريع نما بمعدل 46,3% خلال الأعوام 2008-2000، ويعزى ذلك أساساً إلى التوسع في منشآت تصدير الغاز الطبيعي المسال. ودفعت مشاريع البنية التحتية معظم النمو في القطاع غير النفطي، بمعدل 15,3% خلال 2000-2008. كما تراجع النمو في الإنفاق الاستثماري في 2009-2011 بفعل الانتهاء من برنامج التوسعة في قطاع الغاز الطبيعي المسال، غير أن مرحلة جديدة من المشاريع انطلقت في عام 2013، وترتكز هذه المرحلة على قطاعات البناء والنقل والخدمات، وهذا ساعد على زيادة النمو غير النفطي من 10,3% في عام 2012 إلى 11,4% في عام 2013.

### من المقرر أن يرتفع الإنفاق على المشاريع في المستقبل، مما يؤدي إلى زيادة في النمو

من المقرر أن يرتفع الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 2014-2016، فالحكومة لديها خطط ضخمة في مجال البنية التحتية في إطار الاستعدادات لاستضافة نهائيات كأس العالم 2022، وقد شرعت في تنفيذ تلك الخطط. ويجري حالياً تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى التي تم التعهد بإكمالها قبل كأس العالم. وتتوقع مجموعة QNB أن يزداد النشاط في مجال المشاريع خلال الفترة 2014-2016. وهذا يشمل، على سبيل المثال، مشروع لوسيل للتطوير العقاري الذي تبلغ قيمته 45,0 مليار دولار أمريكي ومشروع قطر المتكامل للسكك الحديدية البالغ قيمته 40,0 مليار دولار أمريكي (انظر جدول المشاريع الكبرى في الصفحة التالية). ومعظم المشاريع لديها جدول زمني يمتد لفترة 3 إلى 4 سنوات، ولكن بعضها سينفذ في فترة زمنية أطول بكثير، مثل شبكة السكك الحديدية وبعض مشاريع التطوير العقاري.

### تشكل المشاريع غير النفطية الجزء الأكبر من ميزانيات المشاريع

تشكل مشاريع البنية التحتية في مجال البناء والنقل الحصة الأكبر من الإنفاق على المشاريع حالياً. وتمثل مشاريع البناء والنقل نسبة 78,6% من المشاريع الجاري تنفيذها حالياً. بينما استحوذ النفط والغاز على الجزء الأكبر من المشاريع خلال الفترة 2000-2011، ويقدر لخصتهما أن تبلغ 9,7% فقط خلال العقد المقبل. وهذا يعكس مسار التنمية في دولة قطر التي تستخدم حالياً عائدات قطاع النفط والغاز لبناء اقتصاد غير نفطي. ويعود الجزء الأكبر من موازنات المشاريع في مجال البناء لبناء عقارات متعددة الاستخدام. ويشمل الإنفاق على قطاع النقل مجموعة من مشاريع الطرق والسكك الحديدية والمشاريع البحرية والجوية. ومن المرجح أن يبدأ عدد قليل من المشاريع الكبرى الجديدة في قطاع الغاز في السنوات القليلة المقبلة نظراً لوقف حقل إنتاج الغاز في حقل الشمال (انظر فصل النفط والغاز). و في قطاع النفط، دشنت مشاريع لتعزيز الإنتاج في الحقول الحالية، مثل مشروع إعادة تطوير حقل بو الحنين.



## المشاريع الكبرى (حتى يوليو 2014)

المشروع	القطاع	الانتهاء	تعليق
مشروع لوسيل متعدد الاستخدامات	البناء	2019	مشروع لتطوير الواجهة المائية لشمال الدوحة. المطور الرئيسي هو شركة الديار القطرية، وهي عبارة عن صندوق للاستثمار العقاري تابع لجهاز قطر للاستثمار وتشمل هذه المرحلة الجزر والمراسي والمناطق السكنية والأحياء التجارية ومناطق الأعمال.
شبكة السكك الحديدية المتكاملة في قطر	النقل	2026	يشمل نطاق المشروع 260 كلم من خطوط المترو والسكك الحديدية الخفيفة في الدوحة و400 كلم من خطوط السكك الحديدية الرئيسية، بما في ذلك خط سكة حديد لنقل الركاب والبضائع يربط بين رأس لفان ومسيعيد عبر الدوحة، وخط سريع للسكك الحديدية بين مطار حمد الدولي الجديد ووسط مدينة الدوحة والبحرين عبر الجسر المخطط بناؤه فضلا عن خط سكة حديدية لنقل البضائع سيتم ربطه بشبكة دول مجلس التعاون الخليجي المخطط لها. يجري حاليا حفر الأنفاق وبناء عدد من المحطات.
طريق الدوحة - لوسيل - دخان السريع	النقل	2018	هذا المشروع هو جزء من خطط أشغال لتطوير عدد من الطرق السريعة الرئيسية.
مطار حمد الدولي	النقل	2017	يعمل المطار الجديد بكامل طاقته منذ شهر مايو 2014 بقدرة استيعابية تبلغ 30 مليون مسافر ومن المقرر رفع القدرة الاستيعابية حتى تصل 50 مليون مسافر بحلول عام 2017 في المرحلتين الثانية والثالثة.
الطرق والمشآت المصاحبة	البناء	2019	المطور الرئيسي لهذا المشروع هو هيئة الأشغال العامة "أشغال". ويشتمل المشروع على شبكة من الطرق والمرافق والبنى التحتية. وقد تم تمديد نطاق المشروع مؤخرا وتم إنجاز حوالي 26% من الأعمال.
إعادة تطوير حقل بو الجنب النفطي	النفط	2022	تهدف قطر للبترول إلى زيادة إنتاج النفط الخام في قطر ومن المتوقع أن يضاعف الاستثمار في مرافق جديدة القدرة الإنتاجية حتى تبلغ 90 ألف برميل في اليوم، فضلا عن إطالة عمر الحقل.
تطوير حقل برزان للغاز	الغاز	2023	تقوم رأس غاز بتطوير هذا المشروع لزيادة إمدادات الغاز إلى السوق المحلية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة وكذلك لتوفير الإيثان والبروبان للقطاع الصناعي. ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج بحلول عام 2015.
مشروع بروة الخور العقاري	البناء	2025	مشروع تطوير عقاري متعدد الاستخدام (يضم فلل ومنازل ريفية ومنحدرات وشقق ومناطق متعددة الاستخدام وفنادق كبيرين ومرسى وملعب جولف ومركز تسوق) ويقع شمال مدينة الدوحة.
مدينة بروة	البناء	2015	مشروع تطوير عقاري يقع جنوب مدينة الدوحة ويضم مناطق سكنية ومدارس ومستشفيات وفنادق وملعب للجولف ومرافق تجارية ومناطق ترفيهية.
المدينة التعليمية	البناء	2014	يشمل هذا المشروع الحرم الجامعي والمدارس وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا والمرافق المرتبطة بها.
ميناء الدوحة	النقل	2020	مُنحت عطاءات لأعمال البناء الأولية في ميناء الدوحة الجديد الذي يقع جنوب مدينة الدوحة، والذي سيحل محل الميناء القديم الكائن بوسط الدوحة. سيتم الانتهاء من المشروع في خمس مراحل، وستبلغ القدرة الاستيعابية للمشروع 12 مليون حاوية بحجم 20 قدم.
السجيل للبتروكيماويات	كيمياء	2018	مجمع للبتروكيماويات والمواد الأروماتية يتبع لقطر للبترول وقابكو
اللؤلؤة قطر	البناء	2017	تطوير مستمر للجزيرة الاصطناعية قرب الخليج الغربي بالحي التجاري لمدينة الدوحة. وهذا المشروع يعد أكبر مشروع للتطوير العقاري في البلاد، وهو أول مشروع يتيح حرية التملك للمستثمرين الأجانب. تم إنجاز حوالي 69% من المشروع.
الكرعانة للبتروكيماويات (راس لفان)	كيمياء	2017	مشروع للبتروكيماويات تابع لقطر للبترول وشل وسيتم إنتاج المنتجات النهائية مثل جليكول الإثيلين وأوليفينات ألفا.
مشروع مشيرب للتطوير العقاري	البناء	2016	مشروع عقاري لتطوير وسط الدوحة ويهدف إلى الحفاظ على عناصر التراث الثقافي. وسيستوعب المشروع أكثر من 27,000 من السكان ويشتمل على مناطق تجارية وثقافية وترفيهية. وقد أنجز حوالي 63% من المشروع.
معبر شرق	النقل	2020	معبر يمر بخليج الدوحة ويربط المطار ومنطقة الخليج الغربي ولوسيل.
ملعب كأس العالم 2022	البناء	2020	خطط لإنشاء ملاعب كرة القدم لكأس العالم 2022 حاليا في طور المناقصة. معظم الملاعب لديها قدرة لاستيعاب بين 40 ألف إلى 50 ألف مشجع، في حين أن ملعب لوسيل ستكون له قدرة استيعاب تبلغ 86,250 وسيقام فيه حفل الافتتاح والمباريات النهائية.

المصادر مشاريع ميد وتحليلات مجموعة QNB

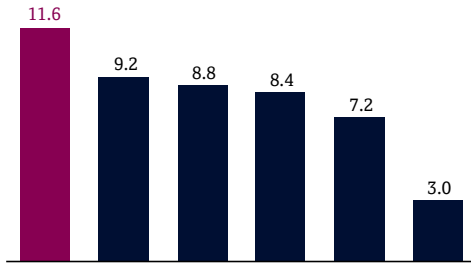
## القطاع المصرفي

### القطاع المصرفي في قطر هو الأسرع نمواً في دول مجلس التعاون الخليجي

### نمو أصول القطاع المصرفي في دول مجلس

#### التعاون الخليجي (نهاية 2013)

(% نمو على أساس سنوي)



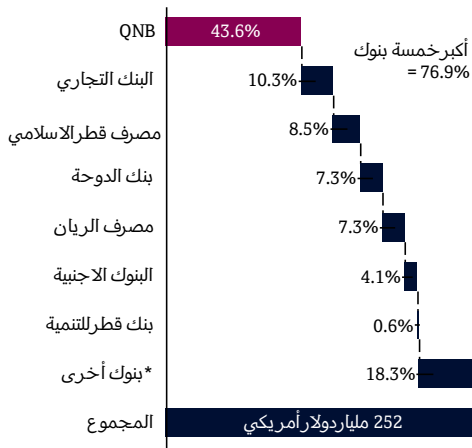
المصادر: البنوك المركزية الوطنية وتحليلات مجموعة QNB

نمو الأصول القوي (11,6% في عام 2013) جعل القطاع المصرفي في دولة قطر ثالث أكبر قطاع مصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد كان النمو مدفوعاً بالتوسع القوي في الإقراض وفي الاستثمارات المحلية والأجنبية. ولا يزال اختراق الأصول في الاقتصاد القطري ينمو، مع ارتفاع معدل إجمالي أصول النظام المصرفي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 97% في نهاية عام 2008 إلى 124% في نهاية عام 2013، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة مع تجاوز نمو الأصول النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. كما أن جودة الأصول قوية مع توقع بقاء القروض المتعثرة عند نسبة تقل عن 2,0% من إجمالي القروض خلال الفترة 2014-2016. إضافة إلى ذلك، فإن رسمة البنوك تعتبر جيدة فقد تجاوزت نسب كفاية رأس المال بكثير معايير مصرف قطر المركزي المتعلقة بمتطلبات بازل 3 بنسبة 12,5%. ومن المتوقع أن تبقى رسمة البنوك قوية عند نسب تتراوح بين 10-11% في الفترة 2014-2016 مدعومة بالنمو السريع في الودائع.

### القطاع المصرفي متمركز بدرجة عالية

### نصيب البنوك من إجمالي الأصول (نهاية 2013)

(% حصة)



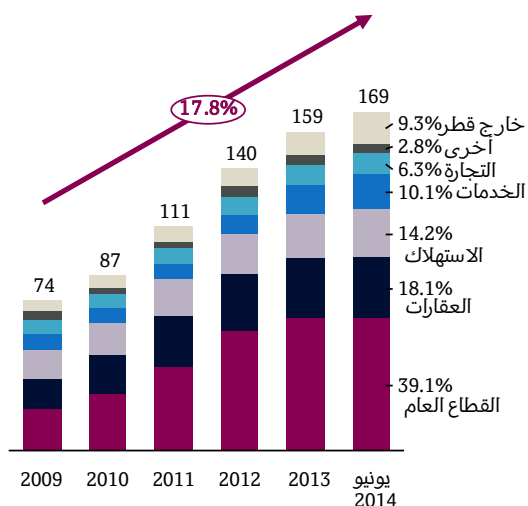
\*الأهلي، الخليجي، بروة، الدولي الإسلامي، بنك قطر الدولي  
المصادر: مؤسسة بانكسكوب ومصرف قطر المركزي وتحليلات مجموعة QNB

تستحوذ أكبر خمس بنوك على نسبة 76.9% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي مما يجعله متمركز بدرجة عالية. وقد أعلن مصرف قطر المركزي في عام 2011 أن البنوك التقليدية لن يسمح لها بتشغيل فروع إسلامية، الأمر الذي أدى إلى فصل تام بين المصارف الإسلامية والتقليدية. ومن بين البنوك القطرية البالغ عددها 12 بنكاً، تصنف أربعة منها على أنها بنوك إسلامية وثمانية على أنها تقليدية، بما في ذلك بنك قطر للتنمية المملوك للحكومة. ويوجد بنكان إسلاميان بين أكبر خمسة بنوك، هما مصرف قطر الإسلامي ومصرف الريان. ونمت أصول البنوك الإسلامية بسرعة في أعقاب قرار مصرف قطر المركزي بسبب تحويل الأموال إلى البنوك الإسلامية البحثية، غير أن نمو تلك البنوك ونمو البنوك التقليدية كان متقارباً في 2013. بنك قطر الوطني QNB يعد أكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجمالي أصول بلغ 121,8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2013، ويمتلك QNB 43.6% من إجمالي الأصول المصرفية في قطر بالإضافة إلى البنوك المرخصة محلياً، هناك حوالي 150 شركة خدمات مالية مسجلة في مركز قطر للمال الذي يوفر بيئة مواتية للأعمال ترقى إلى العالمية بهدف جعل قطر مركزاً للمال والأعمال.

## يستحوذ القطاع العام على النصيب الأكبر من الائتمان المصرفي

## التسهيلات الائتمانية المصرفية

(مليار دولار أمريكي، % حصة، معدل نمو سنوي مركب)

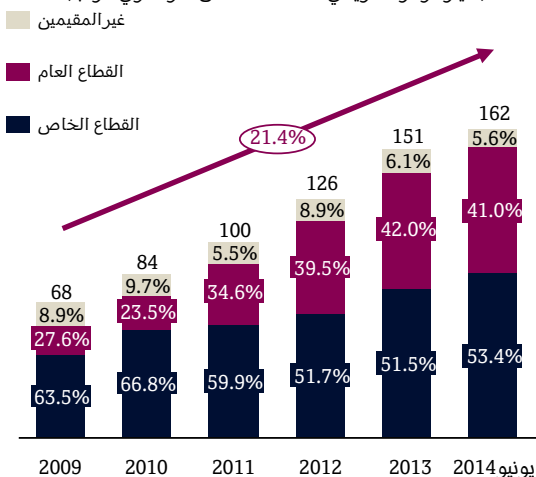


المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات مجموعة QNB

شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام نسبة 39,1% من إجمالي القروض في نهاية يونيو 2014. وقد زاد إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 13,3% في عام 2013 وبنسبة 6,1% في الأشهر الستة الأولى من عام 2014، غير أن هذه النسب تعتبر متباطئة بالمقارنة مع نسبة النمو المسجلة في عام 2012 والتي بلغت 26,0%. وقد ظلت القروض الممنوحة للحكومة ثابتة حتى الآن في عام 2014 بسبب اعتماد الحكومة مؤخراً بشكل أكبر على الفوائض المالية الخاصة في تمويل مشاريع البنية التحتية بدلاً عن الجهاز المصرفي. وأخيراً، كان النمو في القروض الممنوحة لقطاع الخدمات قوياً بسبب النمو السكاني السريع والتوزيع المستمر للاقتصاد.

## الودائع المصرفية

(مليار دولار أمريكي، % حصة، معدل نمو سنوي مركب)



المصادر: مصرف قطر المركزي وتحليلات مجموعة QNB

## لازال القطاع الخاص يدفع النمو في الودائع حتى الآن في 2014 بينما تستمر البنوك في الاستفادة من أسواق السندات

يتواصل نمو الودائع بوتيرة سريعة. فقد ارتفعت ودايع القطاع المصرفي بنسبة 19,7% في عام 2013 ونسبة 7,8% حتى نهاية يونيو 2014 حتى وصلت 162 مليار دولار أمريكي. وقد كان القطاع العام المحرك الرئيسي لإجمالي نمو ودايع القطاع المصرفي في عام 2013، مما يعكس الفائض المالي الكبير غير أن القطاع الخاص ظل يدفع النمو في الودائع حتى الآن في عام 2014، بنسبة نمو بلغت 11,0% في نهاية يونيو 2014، وعلى الرغم من أن ودايع الأفراد تشكل مصدراً مستقراً للتمويل، إلا أن البنوك القطرية ظلت توسع خيارات تمويلها في السنوات الأخيرة، وقد شمل ذلك استغلال أسواق السندات الدولية، فقد أصدرت البنوك سندات بقيمة 4,4 مليار دولار أمريكي في عام 2013 و 0,4 مليار دولار أمريكي حتى الآن في عام 2014.

## التصنيف الائتماني لأكبر 5 بنوك (يوليو- 2014)

بنك	كابيتال انتيلجنس	موديز	فيتش	ستاندرد آند بورز
بنك قطر الوطني QNB	AA-	Aa3	A+	A+
البنك التجاري	A	A1	A	A-
مصرف قطر الاسلامي	A		A	A-
مصرف الريان		A2		
بنك الدوحة	A	A2	A	A-

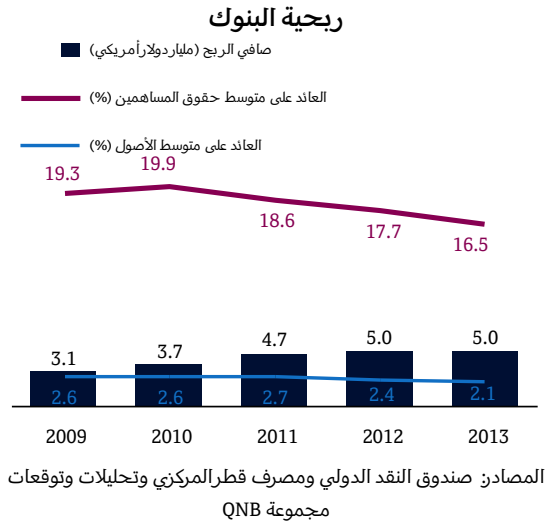
المصادر: بلومبيرغ وتحليلات مجموعة QNB

## البنوك القطرية تحافظ على تصنيفات استثمارية عالية

تتمتع البنوك القطرية بتصنيفات ائتمانية عالية إلى جانب الدعم السيادي القوي. وقد مكنها ذلك من الوصول بنجاح إلى أسواق السندات العالمية وإيجاد خيارات تمويل بأسعار مناسبة. وتم تعزيز سوق السندات المحلي في السنوات الأخيرة من خلال إصدار السندات السيادية، التي توفر عائدات قياسية، مما سهل على البنوك إصدار سندات الدين وزيادة التمويل.

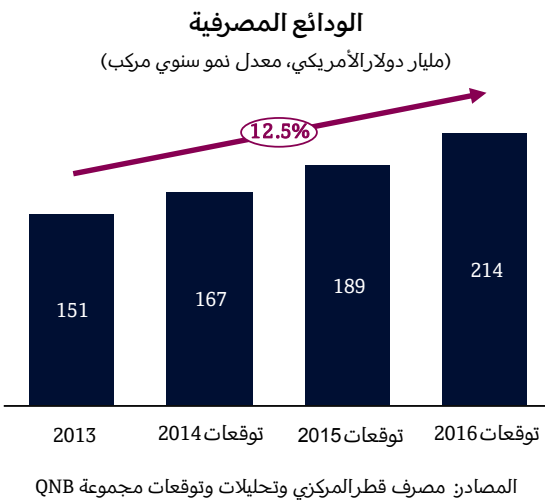
## ربحية البنوك قوية ويتوقع أن تبقى مستقرة مستقبلا

تعززت الربحية الإجمالية للبنوك بفضل المتطلبات المخفضة لتكوين المخصصات مقابل الديون والتكلفة الفعالة. وظل صافي أرباح البنوك القطرية قويا في 2013، إذ بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 16,5% في عام 2013، بينما كان متوسط العائد على الموجودات 2,1%. ويتوقع أن يحافظ القطاع المصرفي في دولة قطر على معدلات ربحيته في عام 2014 من خلال توسيع البنوك للتسهيلات الائتمانية للمقاولين والاستهلاك في القطاع الخاص والاستثمارات.



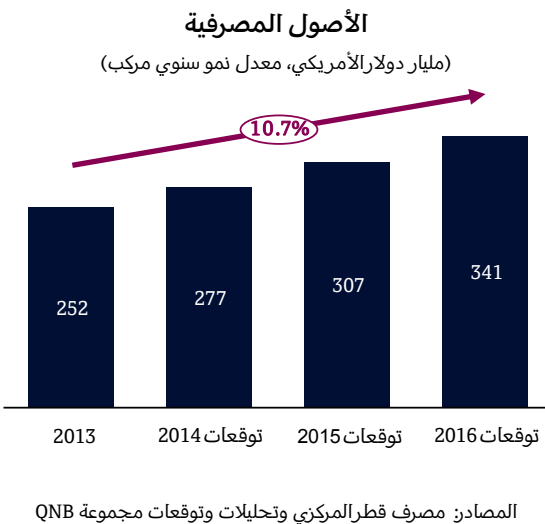
## يتوقع نمو الودائع المصرفية...

يرجح أن يؤدي النمو السكاني المطرد واستمرار الفوائض المالية الكبيرة إلى نمو مزدوج الرقم في الودائع على المدى المتوسط. وسيقود النمو السكاني القوي (انظر فصل التركيبة السكانية) والنمو القوي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي التوسع في ودائع القطاع الخاص التي تمثل حاليا 53,4% من إجمالي الودائع. وينبغي أيضا أن تسهم هذه الفوائض المالية في نمو الودائع، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في السابق. وبشكل عام، فإننا نتوقع أن تنمو الودائع بمعدل سنوي 12,5% خلال 2014-2016.



## ... وهذا سيدعم ارتفاع أصول البنوك

وفر النمو القوي في الودائع وسهولة الوصول إلى أسواق السندات العالمية السيولة الكافية للبنوك لتوسيع أنشطة منح القروض والاستثمارات. الإنفاق الكبير على مشاريع البنية التحتية (انظر فصل المشاريع) والنمو القوي في القطاع غير النفطي والزيادة السكانية السريعة ستشكل جميعها فرصة سانحة لتوسيع أنشطة الإقراض والاستثمار محليا. وقد ظلت الأصول الأجنبية، التي تمثل حاليا ما يقرب من 20% من إجمالي الموجودات، تنمو بسرعة (17,0% في العام حتى نهاية يونيو 2014)، ويرجح أن يستمر نموها على خلفية إعادة توزيع البنوك لسيولتها المحلية الوفيرة في أنشطة التوسع العالمي. وبشكل عام، فإننا نتوقع أن يستمر النمو القوي في الأصول وأن يبلغ متوسط النمو 10,7% خلال الفترة 2014-2016.



## مؤشرات الاقتصاد الكلي

	2009	2010	2011	2012	2013	2014 توقعات	2015 توقعات	2016 توقعات
<b>مؤشرات القطاعات الحقيقية</b>								
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	12.0	16.7	13.0	6.1	6.5	6.8	7.5	7.8
القطاع النفطي	4.5	28.9	15.6	1.3	0.1	0.6	1.0	1.0
القطاع غير النفطي	17.6	8.6	10.9	10.1	11.4	11.2	11.6	11.7
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)	97.8	125.1	169.8	189.9	202.5	218.0	231.3	255.4
النمو (%)	-15.2	27.9	35.7	11.9	6.6	7.7	6.1	10.4
القطاع النفطي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	44.8	52.6	58.1	56.8	54.4	51.0	46.4	42.8
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية، ألف دولار أمريكي)	77.2	90.9	99.4	100.9	98.8	98.9	97.9	100.1
تضخم أسعار المستهلكين (%)	-4.9	-2.4	1.9	1.9	3.1	3.4	3.5	4.4
المحلي (73% من السلة)	-6.2	-3.8	1.1	1.1	3.5	4.2	5.0	5.3
الأجنبي (27% من السلة)	-0.9	2.0	4.5	3.9	2.1	1.1	-0.6	1.8
<b>ميزان الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي)</b>	13.4	2.7	7.8	11.4	15.6	8.5	7.6	5.3
الإيرادات	47.5	34.3	36.0	41.1	47.0	40.0	39.0	36.7
المصروفات	34.2	31.6	28.2	29.7	31.4	31.4	31.4	31.4
الدين العام	36.0	31.9	33.6	36.3	34.7	25.2	24.8	23.8
<b>القطاع المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)</b>								
ميزان الحساب الجاري	6.5	19.1	30.6	32.7	30.9	28.3	25.8	21.6
ميزان السلع والخدمات	22.1	38.6	45.9	46.4	44.0	40.2	36.9	31.5
الصادرات	51.1	62.3	71.7	75.2	73.2	69.6	66.5	61.5
الواردات	-29.0	-23.8	-25.8	-28.8	-29.1	-29.4	-29.7	-29.9
ميزان الدخل	-9.6	-10.3	-7.8	-6.4	-5.6	-4.8	-4.3	-3.8
ميزان التحويلات	-6.0	-9.1	-7.5	-7.4	-7.5	-7.1	-6.7	-6.2
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي	0.6	-8.5	-36.9	-23.4	-26.9	-27.6	-24.2	-19.2
الاحتياطيات الدولية (تغطية الواردات)	7.6	8.5	3.7	6.7	7.9	8.0	8.0	8.0
الدين الخارجي	82.0	87.4	76.1	83.9	82.7	75.6	69.8	64.4
<b>المؤشرات النقدية</b>								
نمو النقد وشبه النقد	16.9	23.1	17.1	22.9	19.6	14.0	14.1	14.1
الفائدة بين البنوك (%، 3 شهور)	2.3	1.6	1.5	1.1	1.1	-	-	-
سعر الصرف دولار أمريكي: ريال قطري (متوسط)	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64
<b>المؤشرات المصرفية (%)</b>								
العائد على حقوق المساهمين	19.3	19.9	18.6	17.7	16.5	-	-	-
نسبة القروض المتعثرة	1.7	2.0	1.7	1.7	1.9	1.9	1.9	1.9
نسبة كفاية رأس المال	16.1	16.1	20.6	18.9	16.0	-	-	-
نمو الأصول	16.2	21.3	22.1	17.5	11.6	10.0	11.0	11.0
نمو الودائع	16.2	24.3	18.5	26.0	19.7	11.0	13.2	13.2
نمو الائتمان	11.5	16.4	28.3	26.0	13.3	10.0	11.0	11.0
نسبة القروض إلى الودائع	109.8	102.8	111.3	111.3	105.4	104.4	102.4	100.4
<b>بنود المذكرة</b>								
السكان (مليون)	1.64	1.72	1.73	1.83	2.03	2.24	2.39	2.51
النمو (%)	13.3	4.7	1.0	5.7	10.9	10.1	7.0	5.0
إنتاج النفط (1000 برميل في اليوم)	781	733	734	734	724	730	730	730
متوسط سعر خام برنت (دولار أمريكي/برميل)	61.9	79.8	111.0	111.8	108.7	108.0	102.0	102.0
متوسط إنتاج الغاز الخام (مليار قدم مكعب/في اليوم)	8.6	11.3	14.1	14.6	15.3	15.3	15.7	16.1

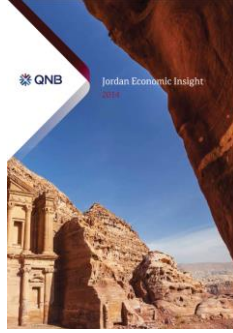
المصادر: بلومبيرغ وبريتش بتروليم ومصرف قطر المركزي ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء وميس ووزارة المالية وصندوق النقد الدولي وتوقعات مجموعة QNB

# مطبوعات مجموعة بنك قطر الوطني

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



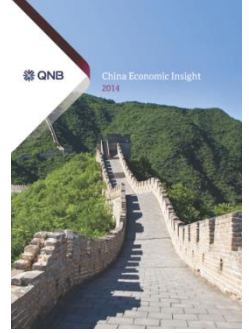
السعودية 2013



الأردن 2014



إندونيسيا 2013



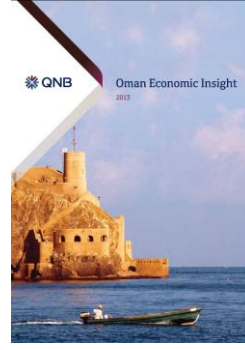
الصين 2014



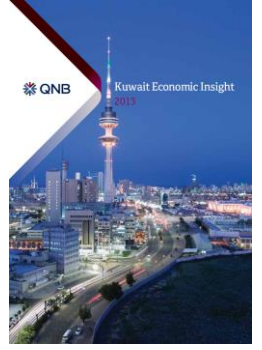
الإمارات 2013



قطر - أبريل 2014



عمان 2013



الكويت 2013

## تقارير قطر

الرائد الشهري لدولة قطر

## التحليلات الاقتصادية الأخيرة

أسعار العقارات في قطر تظل متماشية مع الأسس الاقتصادية  
انخفاض أسعار الغذاء يزيد من مخاطر انكماش الاقتصاد العالمي  
الجدوى الاقتصادية لاستضافة كأس العالم  
الاقتصاد العالمي لا يزال مستمرا في التعثر  
مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي تدعم التنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي  
بإمكان رئيس إصلاح جديد في إندونيسيا أن يخلق فرصا استثمارية جديدة  
صعود الرمينبي الصيني فرصة جيدة لدولة قطر  
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحاجة إلى إصلاحات في مجال الدعم الحكومي لتحقيق التنمية المستدامة  
تسارع وتيرة النمو في قطر  
دروس في التنمية الاقتصادية من سنغافورة  
الصين تصبح أكبر اقتصاد في العالم  
صادرات العالم تتباطأ بسبب ضعف تعافي الاقتصاد العالمي  
الطلب العالمي القوي على الغاز الطبيعي المسال يقود إلى بقاء أسعاره على ارتفاع

## إجراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقيق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر. تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

## الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

جنوب السودان  
جوبا  
ص.ب. 587  
جنوب السودان  
QNBSouthSudan@qnb.com.qa

السودان  
طريق أفر يقيا - العمارات  
شارع رقم 9، ص.ب. 8134  
السودان  
الهاتف: +249 183 48 0000  
الفاكس: +249 183 48 6666  
QNBsudan@qnb.com.qa

المملكة المتحدة  
51 شارع غروسفينور  
لندن W1K 3HH  
المملكة المتحدة  
الهاتف: +44 207 647 2600  
الفاكس: +44 207 647 2647  
QNBLondon@qnb.com.qa

اليمن  
مبنى QNB  
شارع الزبيرى  
ص.ب. 4310 صنعاء  
اليمن  
الهاتف: +967 1 517517  
الفاكس: +967 1 517666  
QNB Yemen@qnb.com.qa

لبنان  
شارع أحمد شوقي  
مبنى كابتال بلازا  
ميناء الحصن سوليدار- بيروت  
لبنان  
الهاتف: +961 1 762 222  
الفاكس: +961 1 377 177  
QNBLebanon@qnb.com.qa

موريتانيا  
سيتي سنتر الخيمة  
10 شارع مامادو كوناتي  
موريتانيا  
الهاتف: +222 45249651  
الفاكس: +222 4524 9655  
QNB Mauritania@qnb.com.qa

عمان  
مبنى QNB  
منطقة MBD - مطرح  
مقابل مصرف عمان المركزي  
ص.ب. 4050  
الرمز البريدي: 112، روي  
عمان  
الهاتف: +968 2478 3555  
الفاكس: +968 2477 9233  
QNBoman@qnb.com.qa

سنغافورة  
ثري تيماسيك أفنيو  
01-27، برج سينتنيال  
سنغافورة 039190  
سنغافورة  
الهاتف: +65 6499 0866  
الفاكس: +65 6884 9679  
QNB Singapore@qnb.com.qa

الصين  
الطابق 9، غرفة 930  
المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي،  
100 سنشوري أفنيو،  
منطقة بودونغ الجديدة،  
شانغهاي  
الصين  
الهاتف: +8621 6877 8980  
الفاكس: +8621 6877 8981

فرنسا  
65 شارع دليتا  
75116 باريس  
فرنسا  
الهاتف: +33 1 53 23 0077  
الفاكس: +33 1 53 23 0070  
QNBParis@qnb.com.qa

إيران  
المكتب التمثيلي  
بناية نفاك - الطابق السادس  
وحدة 14 أفريقيًا طهران  
إيران  
الهاتف: +98 21 88 889 814  
الفاكس: +98 21 88 889 824  
QNBIran@qnb.com.qa

الكويت  
برج العربية،  
شارع أحمد الجابر  
منطقة الشرق  
ص.ب. 583  
دسمان 15456  
الكويت  
الهاتف: +965 2226 7023  
الفاكس: +965 2226 7031  
QNBKuwait@qnb.com.qa

## شركات QNB التابعة والزميلة

**سويسرا**  
QNB Banque Priv'ee  
3 شارع الألب  
ص.ب. 1785  
1211 جنيف 1 مونت بلانك  
سويسرا  
الهاتف: +41 22907 7070  
الفاكس: +41 22907 7071

**العراق**  
مصرف المنصور  
شركة زميلة  
ص.ب. 3162  
مكتب بريد العلوية  
منطقة الوحدة بغداد  
الهاتف: +964 1 7175586  
الفاكس: +964 1 7175514

**الجزائر**  
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)  
الهاتف: +213 2191881/2  
الفاكس: +213 21918878

**سورية**  
QNB سورية  
شارع بغداد  
ص.ب. 33000 دمشق  
الهاتف: +963 11-2290 1000  
الفاكس: +963 11-44 32221

**الأردن**  
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)  
شركة زميلة  
ص.ب. 7693  
الرمز البريدي عمان 11118  
الأردن  
الهاتف: +962 6 5200400  
الفاكس: +962 6 5678121

**البحرين**  
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)  
الهاتف: +973 17225227  
الفاكس: +973 17227225

**تونس**  
QNB - تونس  
شركة زميلة  
شارع مدينة العلوم  
ص.ب. 320 - 1080 رمزيدي تونس  
تونس  
الهاتف: +216 7171 3555  
الفاكس: +216 7171 3111

**ليبيا**  
مصرف التجارة والتنمية  
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر  
ص.ب. 9045، البرقاء  
بنغازي  
ليبيا  
الهاتف: +218 619 080 230  
الفاكس: +218 619 097 115  
www.bed.ly

**مصر**  
QNB الأهلي  
دارشامليون  
5 شارع شامليون، مركز المدينة 2664  
القاهرة  
مصر  
الهاتف: +202 2770 7000  
الفاكس: +202 2770 7099  
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

**الإمارات العربية المتحدة**  
البنك التجاري الدولي  
شركة زميلة  
ص.ب. 4449 دبي،  
شارع الرقة، الديرة  
الإمارات العربية المتحدة  
الهاتف: +971 04 2275265  
الفاكس: +971 04 2279038

**فلسطين**  
بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)  
الهاتف: +970 2 2986270  
الفاكس: +970 2 2986275

**الهند**  
QNB (India) Private Limited  
802 تي سي جي - المركز المالي  
مجمع باندر كيرلا،  
شرق باندر  
مومباي 400051  
الهند  
الهاتف: +91 22 26525613

**قطر**  
شركة الجزيرة للتمويل  
شركة زميلة  
ص.ب. 22310 الدوحة  
قطر  
الهاتف: +974 4468 2812  
الفاكس: +974 4468 2616

**إندونيسيا**  
برج QNB كيساوان، 18 بارك  
جي أي، جندرال سودريمان كاف.  
53-52 جاكرتا 12190  
الهاتف: +62 21 515 5155  
الفاكس: +62 21 515 5388  
qnbkesawan.co.id